اثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بمنشآت التأمين (دراسة ميدانية)

د / دينا كمال عبدالسلام حسن

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة _ جامعة كفر الشيخ

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٥٠) عقود التامين وما تضمنه من تطوير لجوانب الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي على تحسين جوده المعلومات بالتقارير المالية بمنشآت التامين المصرية، وفي سبيل تحقيق الهدف من البحث قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) عقود التامين من حيث الاعتراف والقياس والعرض والافصاح والذي استمد نصوصه من معيار التقرير المالي الدولي لعقود التامين المقابل (IFRS4) وما تضمنه من أوجه القصور تشمل مشاكل متعلقة بعدم قدره التقارير المالية الحالية في شركات التأمين على توفير المعلومات الملائمة في التوقيت المناسب لمنح الفرصة لمستخدمي التقارير المالية لتجنب المخاطر الناشئة عن عقود التامين.

وبناء على ما تقدم قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار التقارير المالي الدولي (IFRS17) في في ١٨ مايو ٢٠١٧ وقد تضمن المعيار الجديد إطار موحد للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لجميع أنواع عقود التامين في محاولة لتجنب المشاكل التي صاحبت تطبيق معيار المحاسبة عن عقود التامين (IFRS4)، وفي مصر صدر معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التامين والذي جاء متوافقاً مع معيار التقرير المالي الدول (IFRS17) ، وذلك في محاولة لضمان قيام منشآت التامين بتقديم معلومات تتصف بالملائمة والتعبير الصادق عن عقود التامين من خلال ضبط الممارسات المحاسبية وتطوير متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بهدف تحسين جوده المعلومات بالتقارير المالية بمنشآت التامين المصرية. وحتى يحقق البحث أهدافه المرجوة فلابد من ربط الجانب النظري بالممارسة العملية، ولذلك قام الباحث بتصميم قائمه استقصاء وتوزيعها على مفردات الدراسة من الأطراف المهتمة بموضوع البحث، ثم قام الباحث باستخدام الاساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وانتهت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي متوقع ناتج من تبنى جوانب التطوير في متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح - والتي تضمنها معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التامين - على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على جودة التقارير المالية لمنشآت التامين المصرية.

الكلمات المفتاحية:

معيار التقارير المالي الدولي ١٧، معيار التقارير المالي الدولي ٤، الاعتراف، والقياس، والعرض والافصاح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of applying the new Egyptian Accounting Standard No. (50) Insurance Contracts and the development of the aspects of recognition, measurement, presentation and accounting disclosure on improving the quality of information in financial reports in Egyptian insurance institutions. In order to achieve the goal of the research, the researcher extrapolated previous studies related to the application of the standard. Egyptian Accounting No. (37) Insurance contracts in terms of recognition, measurement, presentation and disclosure, which derived its texts from the International Financial Reporting Standard for corresponding insurance contracts (IFRS:4) and the shortcomings it contains include problems related to the inability of current financial reports in insurance companies to provide appropriate information. At the appropriate time to give users of financial reports the opportunity to avoid risks arising from insurance contracts.

Based on the above, the International Accounting Standards Board (IASB) issued the International Financial Reporting Standard (IFRS17) on May 18, 2017. The new standard included a unified framework for recognition, measurement, presentation and disclosure for all types of insurance contracts in an attempt to avoid the problems that accompanied the application of the Insurance contract accounting standard. (IFRS4), Egyptian Accounting Standard No. (50) Insurance Contracts was issued, which was compatible with the International Financial Reporting Standard (IFRS17), in an attempt to ensure that insurance institutions provide information that is appropriate and faithfully representative for insurance contracts by controlling practices. Accounting and developing requirements for recognition, measurement, presentation and disclosure with the aim of improving the quality of information in financial reports in Egyptian insurance institutions. In order for the research to achieve its desired goals, the theoretical aspect must be linked to practical practice. Therefore, the researcher designed a survey list and distributed it to the study subjects from parties interested in the research topic. Then the researcher used appropriate statistical methods to test the hypotheses of the study. The study concluded with an expected moral effect resulting from adopting aspects of development. The requirements for recognition, measurement, presentation and disclosure - which are included in Egyptian Accounting Standard No. (50) Insurance Contracts - on the qualitative characteristics of accounting information and thus on the quality of financial reports for Egyptian insurance institutions.

key words:

IFRS 17, IFRS 4, Recognition, Measurement, Presentation and Disclosure, Qualitative Characteristics of Accounting Information.

١/ مقدمة الدراسة:

يعتبر قطاع التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة، ومصدراً من مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما شهد قطاع التأمين تطوراً كبيراً نتيجة لظهور منتجات تأمينية جديدة مثل التأمين على الحياة المرتبط بمكون الاستثمار، وظهور قنوات جديدة للتأمين بالمشاركة مع المؤسسات المصرفية من خلال ربط وثائق التأمين على المنتجات المصرفية، مما أدى إلى زيادة تعقد العمليات التي يقوم بها قطاع التامين (Instarte, 2014).

ولقد واجه قطاع التأمين العديد من التحديات من أهمها الأزمة العالمية التي نتجت عن موجة من الانهيارات المالية وكان من بينها ما حدث في اليابان التي تعرضت لانهيار كبرى شركات التأمين لديها ومن أهمها شركتي تشيودا للتأمين وشركة كيوي للتأمين اليابانية، حتى وصل الأمر إلى الإعلان عن إفلاسها (Klumpes, et al., 2014)، مما يتطلب وجود معايير محاسبية موحدة لغرض تفادى حدوث أزمات جديدة متشابهة قد تكون أقوى من الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم لتشمل إصلاح نظام الرقابة المالية، وتغيير المعايير المحاسبية، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى إصدار معيار المحاسبة عن عقود التأمين (IFRS4) في مارس ٢٠٠٤ وذلك لإحكام عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين.

ويتناول هذا المعيار تحسينات محاسبية لعقود التأمين، والإفصاحات المتعلقة بتحديد وتفسير المبالغ ذات العلاقة بعقود التأمين، ويعمل هذا المعيار على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تفهم مقدار وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية من عقود التأمين بالمستقبل (حماد، ٢٠٠٨) فهذا المعيار يعد المرحلة الأولى في طريق إصدار معيار نهائي وشامل لكل ما يتعلق بمحاسبة شركات التأمين، والوصول لأكبر قدر من الشفافية من الإفصاح في عرض القوائم المالية بشركات التأمين.

وتقوم المعلومات المحاسبية بدور هام في تحديد وتقييم عائد الاستثمار والمخاطر المحيطة به، وبالرغم من عدم احتواء التقارير والقوائم المالية ضمن بياناتها تحديداً واضحاً لحجم المخاطر أو كيفية قياسها إلا أن البيانات المالية التي تحتويها هذه القوائم والتقارير المالية تعتبر مصدراً أساسياً للتنبؤ بحجم مخاطر السوق الخاصة باستثمار معين، حيث أن حجم هذه المخاطر تحدد طبيعة خصائص الشركات وعلاقتها بالاقتصاد ككل (مصطفي، ٢٠٠٠).

واعترافا بأهمية المعلومات المحاسبية في صنع واتخاذ قرارات الاستثمار حدد مجلس معايير المحاسبية (FASB) (Financial Accounting Standards Board) عام ١٩٨٠ أن الهدف من المعلومات المحاسبية يتمثل في مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قراراتهم، كما حدد في قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (٢)

في الفقرة (٤٦) عناصر منفعة المعلومات المحاسبية في عنصرين أساسيين هما (عبد الفتاح ٢٠٠٥، إبراهيم ٢٠١٠، العتيبي، ٢٠١٣، ٢٠١٦ Hala):

١ – الملائمة ويتحقق من خلال (التوقيت المناسب، والقيمة الاسترجاعية والقيمة التنبؤية).

٢ – المصداقية (الاعتمادية) ويتحقق من خلال (الصدق في التعبير والحياد أو الموضوعية، والقابلية للتحقق، كما حدد بعض الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل الثبات في التطبيق والقابلية للمقارنة.

وعلى المستوى المحلى يتضح أن تقديم معلومات لمستخدمي التقارير المالية لمنشآت التأمين تتسم بالملائمة والمصداقية وذات مستوى عال من الشفافية يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدميها وينعكس بشكل مباشر على مؤشرات الأداء المالي لهذه المنشآت، وبناء عليه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وإضافة معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين الذي يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) وترتب على ذلك الإصدار إلغاء معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين الذي كان يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) التي أثرت سلباً على جودة المعلومات بالتقارير المالية بشركات التأمين المصرية لذلك تم إصدار معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين الذي يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (١٧) حيث تم وضع إطار موحد للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لجميع أنواع عقود التأمين مع مراعاة تجنب مشاكل التطبيق بمعيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين بهدف تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية في منشآت التأمين المصرية.

وسيتم تنظيم باقي البحث على النحو التالي، يشمل القسم الأول مقدمة الدراسة، وعرض وتحليل الدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة، وهدف الدراسة، وأهمية الدراسة، وفروض الدراسة، ونطاق وحدود الدراسة، ومنهج وهيكل الدراسة. بينما يحتوي القسم الثاني على أثر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري الجديد ٥٠ عقود التأمين على تطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية بمنشآت التأمين المصرية. ويعرض الباحث في القسم الثالث أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري ٥٠ عقود التأمين على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية لمنشآت التأمين المصرية. ويحتوي القسم الرابع على الدراسة الميدانية لاختبار فروض الدراسة. وأخيراً يعرض الباحث نتائج اختبار فروض البحث والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية في القسم الخامس.

٢ -عرض وتحليل الدراسات السابقة:

سيتم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

أولاً: دراسات اهتمت بضرورة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين:

حيث يعد معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) هو أول معيار محاسبي دولي يتناول عقود التأمين ولذلك يعد خطوة أساسية في مجال محاسبة شركات التأمين. ويعتبر هذا المعيار هو الأول الذي يتناول عقود التأمين فقد كانت الممارسات للمحاسبة لعقود التأمين متنوعة ومختلفة في الغالب عن الممارسات في القطاعات الأخرى ولأن الكثير من المنشآت ستأخذ بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في سنة ٢٠٠٥ فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أصدر هذا المعيار.

١ – دراسة العراقي (٢٠١٥):

هدفت هذه الدراسة: إجراء دراسة اختبارية على عدد من شركات التأمين العاملة بالبيئة المصرية بغرض التأكد من مدى تطبيق الإطار المقترح وتحديد الأثر على جودة التقارير المالية لتلك الشركات.

وتوصلـــــت الدراسة: إلى أن الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) بشركات التأمين يساهم في تحديد مستوى القياس والإفصاح بتقاريرها المالية، وزيادة مستوى الشفافية بالقوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة على المستويين المحلى والدولي مما يدعم الثقة بين تلك الشركات والأطراف المرتبطة بها.

٢ – دراسة Gerstner et al. (2015) :

هـدفت هـذه الدراسـة: توضـيح أثـر تطبيـق معيـار التقريـر المـالي الـدولي (IFRS4) بشركات التأمين علـى تحسين خاصـية الملاءمـة للمعلومـات المحاسـبية الـواردة بـالقوائم والتقارير المالية بشركات التأمين واختبار فعالية الإفصاح عن القيمة الضـمنية لتأمينـات الحياة وذلك كونها أحد المقاييس المستخدمة لتقييم الأداء المالي بشركات التأمين.

وتوصلـــت الدراسـة: إلـى أن التوافق مـع معيـار التقريـر المـالي (IFRS4) بشـركات التأمين يعد أمراً حتمياً لتحسين مستوى القيـاس والإفصـاح بـالقوائم الماليـة، ممـا يترتـب عليه تلبية احتياجات كافة الأطـراف المرتبطـة بالشركة من المعلومـات الملائمـة لتقييم الأداء المالي وترشيد قراراتهم الاستثمارية المختلفة.

٣ – دراسة Soye and Raji (2016):

تناولـــــت الدراسة: توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي البيئي (IFRS 4) على شركات التأمين في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لهذه الشركات.

واعتمدت الدراسة: في ذلك على إجراء دراسة مقارنة على عينة من الشركات النيجيرية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 4).

وتوصلت الدراسة: إلى أن اتجاه الشركات النيجيرية العاملة بقطاع التأمين نحو تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS4) قد ساهم بشكل كبير في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعلها أكثر ملائمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة على المستويين المحلى والدولي.

٤ -دراسة Alnodel (2017):

تناولـــت الدراسة: توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) على تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لشركات التأمين المقيدة ببورصة الأوراق المالية.

واعتمدت الدراسة: على استخدام نموذج التقييم Harris, Ohlson في قياس العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية والأرباح لأسهم الشركات التي تقع ضمن عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة: إلى أنه يوجد تأثير جوهري للقيمة الملاءمة للأرباح سواء قبل تطبيق تلك المعايير أو بعدها، كما توصلت الدراسة إلى أن خصائص الشركات تؤثر أيضاً على تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

٥ – دراسة Kouki (2018):

استهدفت الدراسة: توضيح أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRSعلى تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وجعلها أكثر ملائمة لمستخدميها من مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة.

وقد اعتمد الباحث في ذلك على إجراء دراسة مقارنة بين عدة دول أوربية لعدد من شركاتها المقيدة بسوق الأوراق المالية قبل وبعد تطبيق تلك المعايير.

وتوصلت الدراسة: إلى أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول جعل من الضروري تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في سبيل تحسين جودة عملية التقرير المالي وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجعلها أكثر ملائمة وهذا ما أكدته الدراسة التطبيقية.

ثانياً: دراسات اهتمت بضرورة تطوير متطلبات القياس والإفصاح بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS4 لسد أوجه القصور به ومشاكل التطبيق العملي للمعيار.

١ – دراسة Maria and Rigot (2014):

استهدفت الدراسة: توضيح أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS4) على تحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات التأمين الفرنسية، وقد اعتمد الباحث في تلك الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين الفرنسية.

وتوصلت الدراسة: إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي (IFSR4) تولد عنه العديد من الانتقادات أهمها عدم الاتساق بينه وبين المعيار الدولي (IAS39) فيما يتعلق بتقييم أصول والتزامات شركات التأمين وكذلك مشاكل الاستحواذ، ولذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معيار التقرير المالي (IFSR4) لمعالجة أوجه القصور التي أثرت بالسلب على جودة التقرير المالي.

٢ -دراسة Instarte and Badea (2015):

استهدفت الدراسة: توضيح أهمية تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS4) في تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين الرومانية وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على إجراء مقارنة بين ملائمة المعلومات المحاسبية لمستخدميها قبل وبعد تطبيق المعيار.

وتوصلت الدراسة: إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) لم يساهم في تحسين جودة التقارير المالية بالمستوى المرغوب فيه، لذلك فإنه يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تطوير معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) لتفادى الانتقادات المتعلقة بالتطبيق في الممارسة العملية.

٣-دراسة Porzio (2016):

استهدفت الدراسة: توضيح طبيعة ومحددات جودة الإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، في ضوء الالتزام بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) بغرض تحسين مستوى الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية.

وتوصلت الدراسة: إلى أنه توجد عدة محددات للإفصاح عن المخاطر منها حجم الشركة وهيكل التمويل والتشريعات القانونية السائدة في الدولة وأخيراً توصى الدراسة

بضرورة تطوير معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) بغرض تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية.

٤ -دراسة Conyinno and Chepkirui (2016):

استهدفت الدراسة: توضيح العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية لشركات التأمين الكينية، وقد تمثلت تلك العوامل فيما يلي: التشريعات القانونية، كفاءة معدي التقارير المالية، سلامة البيانات المستخدمة، والمعايير المحاسبية التي تحكم القياس والإفصاح بالتقارير المالية.

وتوصلت الدراسة: إلى أن كل من الالتزام بتبني معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) وكفاءة معدي التقارير المالية لتطبيق تلك المعايير وكذلك سلامة البيانات المستخدمة في ضوء إطار متسق من التشريعات القانونية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية" إلا أنه ينبغي تطوير معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) لتحقيق الاتساق بينه وبين المعايير الدولية الأخرى في سبيل ضمان تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين".

ثالثاً: دراسات اهتمت بضرورة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17)

للتغلب على مشاكل التطبيق العملي لمعيار التقرير المالي (IFRS4) بغرض تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

١ – دراسة Yanik and Bas (2017):

استهدفت الدراسة: توضيح متطلبات القياس والإفصاح الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS17) وتناولت الدراسة أهم التعديلات التي طرأت على عقود التأمين (IFRS4)، وتم إجراء الدراسة على عينة من شركات التأمين المقيدة ببورصة الأوراق المالية الأوربية.

وتوصلت الدراسة: إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) كبديل عن معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) سوف يساهم بشكل كبير في تحسين متطلبات القياس والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين، مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية الواردة بتلك التقارير وجعلها أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة مع شركات التأمين الأخرى على المستوى الدولي.

٢ – دراسة Mariana (2017):

استهدفت الدراسة: توضيح دور التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية المتعلقة بمجال التأمين في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية وأثر ذلك على

إدارة المخاطر، وتم إجراء الدراسة على عينة من البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية الرومانية.

توصلت الدراسة: إلى أن التضارب بين التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية تؤدى إلى تشويه المعلومات الواردة بالتقارير المالية وتصبح مضللة لمستخدميها مما يستوجب ضرورة وجود اتساق بين التشريعات والقوانين السائدة بالدولة من ناحية والمعايير المحاسبية من ناحية أخرى خاصة في ضوء التوجه نحو تطبيق معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين(IFRS17) لتحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين.

٣ – دراسة Mignolet (2017):

استهدفت الدراسة: توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين وجعلها أكثر ملائمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة مع شركات التأمين الأخرى على المستويين الدولي والمحلى، وقد تناولت الدراسة متطلبات الإفصاح بالتقارير المالية وطرق القياس والاعتراف والإفصاح والخسائر والدخل الشامل الآخر.

وتوصلت الدراسة: إلى أن صياغة وإصدار معيار التقرير المالي (IFRS17) جاء نتيجة العديد من الانتقادات لمعيار عقود التأمين (IFRS4) ولذا فإنه من الضروري التوجه نحو تبنى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) بغرض تحسين جودة التقرير المالي لشركات التأمين.

٤ – دراسة Istrate (2017):

استهدفت الدراسة: توضيح أهم التغيرات بمعيار عقود التأمين (IFRS4) ودور معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) على تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين.

وتناولت الدراسة: متطلبات القياس والإفصاح الواردة بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) وكيفية عرض البيانات المالية وكذلك تقييم الأصول بالقيمة الجارية عن طريق استخدام التدفقات النقدية المستقبلة.

وتوصلت الدراسة: إلى أن تباين المعالجات المحاسبية في ضوء التقرير (IFRS4) أثرت سلباً على جودة التقارير المالية مما يستلزم معه ضرورة تطبيق معيار التقرير المالي والدولي لعقود التامين (IFRS17) في شركات التأمين.

٥ ـدراسة غالى والفار (٢٠١٨):

استهدفت الدراسة: تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لشركات التأمين.

وتوصلت الدراسة: إلى وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) على تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية لشركات التأمين وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين.

٣ ـمشكلة الدراسة:

ونتيجة لتطبيق معيار التقرير المالي (IFRS4) ومقابله المعيار المصري (٣٧) عقود التأمين تولد عنه عدة مشاكل عند التطبيق العملي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي **(العراقي، ٢٠١٥ ;Instrate, 2017; Mariana, 2017):**

أ) المشاكل المتعلقة بعدم قدرة التقارير المالية الحالية على توفير المعلومات الملائمة في التوقيت الذي يمنحهم فرص تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

ب) المشاكل المتعلقة بتجميع عقود التأمين من حيث الاعتراف بها فوراً أو توزيعها على مدى فترة التغطية، وكذلك الإفصاح عنها بالشكل الذي يعكس أرباحها أو خسائرها المتوقعة.

ج) المشاكل المتعلقة بالأعباء الاقتصادية التي تتحملها الشركة نتيجة مخاطر التأمين وكيفية توزيعها على مدى فترة التغطية بهدف تخفيض حدة المخاطر.

د) المشاكل المتعلقة بالاعتراف بإيرادات التأمين نتيجة صعوبة الفصل بين الخدمة والاستثمار.

هـ) المشاكل المتعلقة بعرض الإيرادات بالقوائم المالية وكذلك التزامات عقود التأمين وما يترتب عليها من صعوبة إجراء المقارنات بين الشركات التي تقدم نفس الخدمة.

وبناء على ذلك وعلى المستوى الدولي قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ١٨ مايو ٢٠١٧ بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) وتم وضع إطار موحد للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لجميع أنواع عقود التأمين مع مراعاة تجنب المشاكل الناجمة في معيار المحاسبة عن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4).

وعلى المستوى المحلى في مصر فإن قطاع التأمين يعتبر أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي حظيت باهتمام بالغ على الجانبين التشريعي والمهني.

أما على الجانب التشريعي: فقد تم إصدار قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذلك إصدار القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨، **بينما على الجانب المهني** فقد

تم تعديل المعايير المصرية في عام (٢٠١٥) لتتوافق مع المعايير الدولية والتي كان من ضمنها معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) الذي تبنته مصر وترجمته تحت مسمى المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٧) عقود التأمين، ونتج عن هذا التطبيق ظهور أوجه قصور نتيجة تطبيق هذا المعيار من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية.

وكان من الضروري تبنى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 17) من أجل تفادى أوجه القصور في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) وعلى المستوى المحلى في مصر صدر معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين والذي يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي(IFRS 17)، حيث يهدف المعيار المصري (٥٠) إلى ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملاءمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود نتيجة ضبط الممارسات المحاسبية نتيجة تطوير متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية وبالتالي تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بشركات التأمين المصرية.

٤ -أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين الذي حل محل المعيار المصري (٣٧) عقود التأمين من تاريخ إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الذي أوجب على المنشأة تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ ويسمح للمنشأة بالتطبيق المبكر، وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة المصري (٥٠) لفترة أسبق، فيجب الإفصاح عن تلك الحقيقة.

ويتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

أولاً: ويتمثل هدف هذا المعيار في:

١ -قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود.

٢ – توفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

٣ – عند تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان حقوقها وواجباتها الجوهرية سواء كانت ناشئة عن عقد أو قانون أو لائحة.

ثانياً: كما يتمثل الهدف من الدراسة: توضيح أوجه القصور بالتقارير المالية لشركات التأمين في ضوء الالتزام بمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4)

والذي يقابله معيار المحاسبة المصري (٣٧) من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح.

ثالثاً: كما يتمثل الهدف من الدراسة توضيح أهمية معيار التقرير المالي الدولي(IFRS17) ومقابله معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين وجعل المعلومات الواردة بها أكثر شفافية وملاءمة نظراً لتطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وما يترتب عليه من تحسين جودة المعلومات للتقرير المالية بشركات التأمين.

رابعاً: توضيح أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين الذي حل محل معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين من تاريخ إصدار المعيار المصري على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية، مما يسمح بإمكانية المقارنة فيما بين البيانات المالية لشركات التأمين المحلية والدولية.

٥ -أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي تناولها والتي تتبلور من خلال ما يلي:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في تقديم تحليلاً نظرياً لأثر تطبيق معيار المحاسبة المصري(٥٠) عقود التأمين الذي يحل محل معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين على تطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية، ويعد ذلك خطوة هامة في مجال المساهمة العلمية في ظل ندرة الدراسات المتعلقة بتطبيق هذا المعيار والذي يعد من الموضوعات الهامة حالياً على المستوى الدولي خاصة بعد أن أصبح يطبق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 17) إلزامياً في يناير ٢٠٢١ والذي يتوافق مع المعيار المحاسبي المصري (٥٠) عقود التأمين الذي يبدأ تطبيقه في أول أو بعد يناير ٢٠٢٤.

الأهمية العملية:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة حيث يتناول تطبيق معيار للمحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين والذي يتوافق مع معيار التقرير المالي والدولي (IFRS 17) في شركات التأمين ودوره في معالجة أوجه القصور الناتجة عن تطبيق المعيار المصري (٣٧) عقود التأمين ومقابله معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) على تطوير الاعتراف والعرض والإفصاح وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية بشركات التأمين المصرية والذي يمثل أحد الموضوعات الهامة في المجالات البحثية الحديثة في المحاسبة المالية، خاصة بعد الانهيارات المالية الكبرى لشركات التأمين الدولية ومنها شركتي تشيودا وكيوى اليابانيتين.

وانطلاقا مما سبق يتضح وجود مجموعة من الدوافع لهذه الدراسة بإصدار معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين حيث ألغى معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين والذي استمد نصوصه من معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين المقابل IFRS4 وعند سحب معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين يستبدل أي فقرات خاصة بمعيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين والذي استمد نصوصه من معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ودوره في معالجة أوجه القصور عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) ومقابله المصري (٣٧) عقود التأمين.

٦ ـفروض الدراسة:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) على خاصية الملاءمة كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) على خاصية التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) على خاصية القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية المعززة أو المساعدة للمعلومات المحاسبية.

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) على خاصية التوقيت المناسب كأحد الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية.

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) على خاصية القابلية للتحقق كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية.

الفرض السادس: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) على خاصية القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية.

٧ ـنطاق الدراسة:

انطلاقا من عرض مشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً لتعميم نتائج الدراسة يمكن عرض نطاق الدراسة فيما يلي:

أ) **تناولت الدراسة**: أوجه القصور بالتقارير المالية لشركات التأمين في ضوء الالتزام بمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين ومقابله معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4).

ب) **تناولت الدراسة:** أهمية تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء (٨٨٣) لسنة ٢٠٢٣ ومقابله معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) في تطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية بمنشآت التأمين المصرية.

ج) **تناولت الدراسة:** أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بمنشآت التأمين المصرية.

٨ – حدود الدراسة:

حدود موضوعية: لم تتضمن الدراسة معوقات أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري عقود التأمين المصري (٥٠).

حدود مكانيـــــــة: تقتصر الدراسة الميدانية على منشآت التأمين في مصر دون غيرها.

حدود زمانيـــــــة: يقع خارج حدود الدراسة في منشآت التأمين المصرية الفترات قبل أول يناير ٢٠٢٤ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين لفترة أسبق ويجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

٩ – منهج الدراسة:

في ضوء أهمية وأهداف الدراسة وفروضها عادة يتم تحديد منهجية الدراسة حيث يعتمد الباحث على استخدام المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستنباطي والاستقرائي بغرض التوافق بين الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، **حيث يتم استخدام المنهج الاستنباطي** وفيه ينتقل الباحث من العام إلى الخاص من خلال عرض وتحليل وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة المرتبطة بموضوع البحث سواء المراجع العربية والأجنبية، كما يقوم بالاعتماد على أهم الإصدارات الصادرة من المنظمات المهنية والعلمية المتعلقة بموضوع البحث التي يتطلب اختبارها وذلك لتحديد أهداف البحث.

كما **يعتمد المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على التفكير المنطقي وذلك من خلال استقراء الدراسة الميدانية من الخاص إلى العام واختبار فروض الدراسة ومحاولة اشتقاق نتائج جزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائيا في بيئة المحاسبة المصرية.

القسم الثاني: أثر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٥٠) عقود التأمين على تطوير الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية بشركات التأمين

يمكن توضيح أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد (٥٠) عقود التأمين لغرض تطوير متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح من خلال الموضوعات الآتية:

أولا: نطاق سريان معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين:

نظراً للأهمية التي يتمتع بها قطاع التأمين فقد تم إصدار معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين لمعالجة أوجه القصور في معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) ومقابله الدولي ((IFRS4 التي أثرت سلباً على التقارير المالية من خلال إصدار معيار يتناول جميع جوانب التقرير المالي للشركات التي تصدر عقود التأمين، حيث يجب على المنشأة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) على فقرة (٣ من المعيار):

أ) عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين التي تصدرها.

ب) عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.

ج) عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية التي تصدرها المنشأة، شريطة قيام المنشأة أيضاً بإصدار عقود التأمين.

وباستقراء فقرات معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين وجد الباحث أن هناك نطاقاً محدوداً للعقود التي يطبق عليها المعيار على النحو التالي:

١ – عقود التأمين التي تصدرها الشركة:

حيث يعرف عقد التأمين وفقاً للملحق (أ) لمعيار (٥٠) عقود التأمين: "هو عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المصدر) مخاطر تأمين مهمة من طرف آخر (حامل الوثيقة) وذلك من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة أثر حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد، الحدث المغطى بالتأمين بشكل سلبى على حامل الوثيقة، ويرى الباحث من التعريف السابق أن تعريف عقد التأمين في المعيار المصري الجديد (٥٠) عقود التأمين يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) كذلك لم يتغير بشكل ملحوظ عن التعريف الوارد بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) المقابل للمعيار المصري المعدل (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

ويمكن القول بأن مفهوم عقد التأمين الوارد بالمعيار المصري الجديد (٥٠) عقود التأمين يرتكز على العناصر الآتية التي يجب توافرها لعقد التأمين من أجل تطبيق المعيار وهي على النحو التالي:

أ) مخاطر التأمين.

ب) أن تكون مخاطر التأمين هامة.

ج) الحدث المستقبلي غير مؤكد.

د) أن ينتج أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده.

مما سبق يتضح للباحث أن مخاطر التأمين تمثل جوهر عقد التأمين فإذا كان العقد يحول لشركة التأمين فقط مخاطر مالية دون مخاطر التأمين فإنه بذلك لا يعد عقد تأمين مع الأخذ في الاعتبار أن بعض عقود التأمين لا تنقل أي مخاطر تأمين للشركة في البداية إلا أنها تنقلها في وقت لاحق.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تكون مخاطر التأمين هامة ويحدث ذلك في حالة أن الحدث المؤمن ضده في عقد التأمين ينتج عنه مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة وخسارة إجمالية لهذا العقد، يعنى ذلك أن تكون القيمة المالية للمدفوعات الإضافية أكبر من القيمة الحالية للمبالغ المستحقة الدفع في حالة عدم وقوع الحدث المؤمن ضده ولتقييم ما إذا كانت هذه الحالة قائمة بالفعل فإنه ينبغي على شركات التأمين الاعتماد على القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصم التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقد التأمين (غالى والفار، ٢٠١٨).

ويرى الباحث أن معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين يختلف عن معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين في تقييم مدى أهمية مخاطر التأمين على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الأمر الذي لم يكن موجوداً كإلزام معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود تأمين.

٢ – عقود إعادة التأمين:

تلجأ شركات التأمين إلى تحويل مخاطر التأمين إلى طرف آخر يسمى بشركة إعادة التأمين رغبة منها في حمايتها من أية خسائر كبرى لعقود التأمين التي تصدرها ويتم ذلك بموجب اتفاقيات تعاقدية يتضمنها عقد التأمين) Yanix and Pas, 2017) وقد عرف عقد إعادة التأمين بموجب معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين ملحق (أ) "هو عقد تأمين مصدر من منشأة (معدي التأمين) لتعويض منشأة أخرى عن المتطلبات الناشئة عن واحد أو أكثر من عقود التأمين المصدرة من تلك المنشأة الأخرى (للعقود الأساسية)".

واتضح للباحث توافق تعريف عقد إعادة التأمين مع ما ورد في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ويمكن القول بأن معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين ومقابله المعيار (IFRS17).

قد أخذ بعين الاعتبار طبيعة عقد التأمين المحتفظ بها المختلفة عن عقود التأمين المصدرة حيث يلزم المعيار بقياسها والإفصاح عنها بشكل مستقل عن العقود المصدرة الواقعة ضمن نطاقه بغرض توفير معلومات مالية جيدة عن حقيقة العقود وأثرها على الأداء المالي .(Widing and Janssan 2018)

ويرى الباحث أن متطلبات معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين لتقدير مخاطر التأمين الهامة بعقد إعادة التأمين يتوافق مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) لتقدير مخاطر التأمين الهامة بعقد إعادة التأمين هي نفسها متطلبات تقييم مخاطر التأمين الهامة بعقد التأمين.

٣ -عقود استثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية:

عرف معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين ملحق (أ) عقد الاستثمار ذو ميزات المشاركة الاختياري هو "أداة مالية توفر لمستثمر بعينه الحق التعاقدي في أن يستلم كتكملة لمبلغ غير خاضع لتقدير المصدر"، مبالغ إضافية:

أ) من المتوقع أن تكون جزءاً مهماً من إجمالي المبالغ التعاقدية، و

ب) توقيتها أو مبلغها يخضع تعاقدياً لتقدير المصدر.

ج) تعتمد تعاقدياً على:

١ -العوائد التي تكون على مجموعة معينة من العقود أو نوع معين من العقود. أو

٢ -عوائد الاستثمار المحققة و/أو غير المحققة على مجموعة معينة من الأصول التي يحتفظ بها المصدر أو.

٣ – ربح أو خسارة المنشأة أو لصندوق المصدر للعقد.

ويرى الباحث أن معالجة ذلك النوع من العقود يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 ويحقق العديد من المزايا من أهمها:

أ) استخدام نفس المعالجة المحاسبية لكلا النوعين من العقود سيؤدى إلى توفير المعلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي التقارير المالية.

ب) تجنب التعقيدات المحاسبية التي يمكن أن تواجه شركات التأمين المصدرة لعقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية التي تنتج من أن بعض مزايا المشاركة التقديرية يمكن فصلها إلى مكون حقوق الملكية (غالى والفار ٢٠١٨).

ثانياً: فصل مكونات العقد:

ينص معيار المحاسبة المصري الجديد (٥٠) عقود التامين (الفقرات) (ب ٣١-ب٣٥) على أن عقد التأمين قد يحتوى على مكون واحد أو أكثر من شأنه أن يقع ضمن نطاق معيار آخر فيما لو كان عقداً منفصلاً كأن يتضمن على سبيل المثال قد يحتوى أحد عقود التأمين على مكون استثمار أو مكون خدمة (أو كلاهما) ويجب على المنشأة في هذه الحالة تطبيق الفقرات (١١-١٣) لتحديد مكونات العقد والمحاسبة عليها وتنص الفقرة (١١) على المنشأة:

أ) تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٧) الأدوات المالية لتحديد ما إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يلزم فصلها، وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حال وجودها.

ب) فصل أي مكون استثمار عن عقد التأمين المضيف، ولا يتم ذلك إلا إذا كان ذلك المكون متمايزاً بنفسه ويجب على المنشأة تطبيق المعيار المحاسبي المصري (٤٧) الأدوات المالية على المحاسبة عن مكون الاستثمار المفصول ما لم يكن عقد استثمار بميزات مشاركة اختيارية يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري ٥٠ عقود التأمين.

وقد أشارت الدراسات إلى أن معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) ومقابلة المصري (٣٧) عقود التأمين لم يكن ملزماً بفصل أي التزام بتقديم خدمات غير تأمينية قابلة للتمييز لعقد التأمين، على الرغم أنه يسمح لهذه الشركات بتغيير سياستها طوعياً وذلك فيما يخص تعهداتها بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية من عقود التأمين عند تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS15) الإيرادات من العقود مع العملاء. إلا أن غالبية الشركات لا تقدم على مثل هذه الخطوة.

وبناء عليه فإن معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين نص في الفقرة (١١) فصل أى تدفقات نقدية مرتبطة بمشتقات مدمجة ومكونات استثمار متمايزة بنفسها، يجب على المنشأة أن تفصل عن عقد التأمين المضيف أي وعد تنقل سلع أو خدمات متميزة بنفسها إلى حامل الوثيقة.

ويرى الباحث أن السبب الرئيسي لفصل مكونات عقد التأمين هو تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية وتوفير معلومات أكثر ملاءمة عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المكونات والأداء التشغيلي للشركة بما يلبى احتياجات مستخدمي التقارير المالية

من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المرتبطة بالشركة.

ثالثاً: تجميع عقود التأمين:

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين المصري وفقاً للفقرتين ١٤، ١٦ تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة ثم يتطلب تقييم هذه المحفظة إلى مجموعات على النحو التالي:

- تنص الفقرة (١٤) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين "يجب على المنشأة تحديد محافظ لعقود التأمين وتضم كل محفظة عقوداً تتعرض لمخاطر متشابهة، ومن ثم فإن هذه العقود سيكون من المتوقع وجودها في نفس المحفظة في حالة أدائها معاً. ولا يتوقع وجود مخاطر متشابهة للعقود المندرجة تحت أنواع منتجات مختلفة. (على سبيل المثال عقود الدفعات السنوية الثابتة ذات القسط الواحد مقارنة بعقود التأمين العادي على الحياة لأجل) ومن ثم، فإن هذه العقود سيكونون من المتوقع وجودها في محافظ تأمين مختلفة".
- كما تنص الفقرة (١٦) من المعيار المصري أنه "يجب على المنشأة تقييم محفظة عقود التأمين المصدرة بحد أدنى إلى":

أ) مجموعة العقود التي تعد محملة بخسارة عند الاعتراف الأولى إن وجدت.

ب) مجموعة العقود التي لا توجد احتمالية كبيرة عند الاعتراف الأولى لأن تصبح محملة بخسارة في وقت لاحق إن وجدت.

ج) مجموعة باقي العقود في المحفظة إن وجدت.

ويرى الباحث أن ما ورد في المعيار المصري الجديد (٥٠) عقود التأمين يتوافق مع ما ورد في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17).

من حيث منح إجراء أي مقاصة بين مجموعات عقود التأمين والتي يختلف مستوى أرباحها أو خسائرها، ويكون السبب الرئيسي في ذلك هو تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية وجعل المعلومات الواردة أكثر ملاءمة ومستخدميها بحيث تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير العقود وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن إجراء مقاصة بين العقود المربحة والمحملة بخسائر سيؤدى إلى فقد معلومات هامة مما يؤثر بالسلب على مستخدميها وتصبح مضللة لهم.

رابعا: الاعتراف بعقود التأمين:

يرتكز معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين على عدة محاور للاعتراف بعقود التأمين ويمكن للباحث استعراضها وفقاً لما جاء بفقرات المعيار على النحو التالي:

١ – توقيت الاعتراف بالعقود المصدرة:

فقرة (٢٥) من المعيار:

يجب على المنشأة إثبات مجموعة لعقود التأمين التي تصدرها اعتبارا من التواريخ الآتية أيهما يحل.

أ) من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود .

ب) من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة.

ج) من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة محملة بخسارة، فيما يخص مجموعات العقود المحملة بخسارة.

٢ ـ التدفقات النقدية من اقتناء وعقود التأمين:

(الفقرات ب ٣٥ أ- ب ٣٥ د) من المعيار المصري (٥٠) عقود التأمين:

أ) حيث نص المعيار(٥٠) عقود التأمين "على أنه يجب على المنشأة تخصيص التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين باستخدام طريقة منتظمة ومنطقية عملاً بالفقرتين ب٣٥ أ، ب ٣٥ ب، ما لم تختر إثباتها على أنها مصروفات عملاً بالفقرة ٥٩ (أ)".

ب) يجب على المنشأة التي لا تطبق الفقرة ٥٩ (أ) أن تثبت التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين المدفوعة على أنها أصل قبل إثبات مجموعة التأمين ذات الصلة ويجب على المنشأة إثبات مثل هذا الأصل لكل مجموعة من مجموعات عقود التأمين ذات الصلة.

٣ – توقيت الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها:

تتميز عقود إعادة التأمين بطبيعة مختلفة عن عقود التأمين المصدرة من قبل الشركة حيث أنها مصممة لتغطية المطالبات المتكبدة بموجب عقود التأمين الأساسية خلال فترة محددة.

وينص معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين على أنه: "يتم الاعتراف بعقود إعادة التأمين على النحو التالي فقرة (٦٢) التي تنص على ما يلى: "عوضاً عن

تطبيق الفقرة ٢٥ من المعيار يجب على المنشأة إثبات مجموعة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها اعتبارات من التاريخين التاليين، أيهما يحل أولاً:

أ) من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

ب) من تاريخ قيام المنشأة بإثبات مجموعة محملة بخسارة لعقود التأمين الأساسية عملاً بالفقرة (٢٥جـ)، في حالة دخول المنشأة في عقد إعادة التأمين ذي الصلة المحتفظ به في مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في ذلك التاريخ أو بعده.

٤ – توقيت الاعتراف بعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية:

ينص معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في الفقرة (٧١) وفقاً لما يلي:

أ) يكون تاريخ الاعتراف الأولى هو تاريخ دخول المنشأة طرفاً في العقد (فقرة ٢٥، ٢٨).

ب) تعدل حدود العقد فقرة (٣٤) بحيث تكون التدفقات النقدية واقعة ضمن حدود العقد إذا كانت ناتجة عن التزام جوهري للمنشأة بتسليم نقد في تاريخ حالي أو مستقبلي.

ج) يعدل تخصيص هامش الخدمة التعاقدية (فقرة ٤٤ه و٤٥هـ) بحيث يجب على المنشأة إثبات هامش الخدمة التعاقدية طوال مدة مجموعة العقود بطريقة منتظمة تظهر أثر نقل خدمات الاستثمار بموجب العقد.

خامساً: تعديل وإلغاء الاعتراف بعقود التأمين:

تعديل عقد التأمين: يتم تعديل عقد التأمين في معيار المحاسبة المصري (٥٠) طبقاً للفقرة (٧٢) من المعيار.

يتم تعديل أحكام عقد التأمين عن طريق الاتفاق بين طرفي العقد أو بحدوث تغيير في اللوائح فيجب على المنشأة إلغاء إثبات العقد الأصلي وإثبات العقد المعدل كعقد جديد عملاً بمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) أو المعايير الأخرى المطبقة.

- إلغاء الاعتراف:

يجب على المنشأة إلغاء الاعتراف بعقد التأمين في إحدى الحالتين الآتيين دون غيرهما فقرة (٧٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠):

أ) التخلص من العقد أي عند انقضاء الواجب في عقد التأمين أو الوفاء به أو إلغائه أو:

ب) استيفاء أي من الحالات المذكورة في فقرة (٧٢).

وعند التخلص من عقد التأمين، لا تصير المنشأة معرضة للخطر وبناء عليه لا تكون مطالبة بنقل أي موارد اقتصادية للوفاء بعقد التأمين.

تقوم المنشأة بإلغاء عقود التأمين من داخل أي مجموعة من مجموعات العقود عن طريق المتطلبات الآتية في معيار المحاسبة المصري (٥٠) فقرة (٧٦):

أ) تعديل التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المخصصة بالمجموعة.

ب) تعديل هامش الخدمة التعاقدية الخاص بالمجموعة بمراعاة التغيير في التدفقات النقدية المستقبلية عند الوفاء بالعقود الموضحة بالفقرة (أ).

ج) تعديل عدد وحدات التغطية الخاصة بالتغطية المتبقية المتوقعة لإظهار أثر وحدات التغطية الملغى إثباتها من المجموعة.

مما سبق يتضح للباحث أن تعديلات عقود التأمين تنقسم إلى:

أ) تعديلات تؤدى إلى تغيير جوهري في المحاسبة عن العقد (تعديلات تؤدى إلى إلغاء العقد).

ب) تعديلات لا تؤدى إلى تغيير جوهري في المحاسبة عند العقد (تعديلات لا تؤدى إلى إلغاء العقد).

كما يتضح للباحث أن معاملة عقود التأمين المعدلة ووضع شروطاً لإلغائها والاعتراف بها كعقد جديد في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقد التأمين بما يتماشى مع معيار التقرير المالي (IFRS17) الأمر الذي لم يلق اهتماما بمعيار التقرير المالي (IFRS4)، وهذا يعد تطوراً بالمعيار ومساهمة جيدة في تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية.

سادساً: القياس المحاسبي لعقود التأمين:

تعد مشكلة القياس المحاسبي لعقود التأمين من المشاكل المعقدة ذات الأبعاد المتعددة وتعتبر هذه المشكلة من خصوصية عقود التأمين واختلافها عن الأنشطة الأخرى التي تمارسها الشركات المالية وغير المالية إذ يلعب عنصر المخاطرة دوراً كبيراً في تحقق الإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود التأمين بوصف التأمين أحد وسائل إدارة المخاطر. فضلاً عن أن قيمة التزامات وأصول عقود التأمين تتأثر إلى حد كبير بالدراسات والتقديرات المستقبلية لعقود التأمين والتي تختلف من شركة لأخرى.

وفي هذا الصدد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS التي تعد معايير عالية الجودة ومستندة للمبادئ التي يتم

تبنيها في العديد من دول العالم بهدف توفير تقارير مالية أكثر توحيداً وأكثر نفعاً على مستوى العالم تمكن المستثمرين المعنيين من اتخاذ القرارات اللازمة.

وفي هذا السياق أصدر المجلس معيار الإبلاغ المالي (IFRS17) سنة ٢٠١٧ يتضمن نماذج قياس جديدة ومبتكرة لقياس عقود التأمين تؤثر في قيمة التزامات وأصول شركات التأمين وبالاطلاع على نماذج القياس المحاسبي لعقود التأمين في معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 وجدها الباحث متماثلة مع معايير القياس المحاسبي في عقد التأمين المصري (٥٠) عقود التأمين ومن هذه النماذج هي:

أ) النموذج العام (نموذج القياس الإلزامي) (مكوناته).

ب) نموذج تخصيص الأقساط.

ج) نموذج لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة (الاختيارية).

سوف يتناول الباحث تلك النماذج بشيء من التوضيح كما يلي:

أ) النموذج العام (نموذج القياس الإلزامي): (BBA)

يطبق هذا النموذج العام (نموذج القياس الإلزامي) على جميع عقود التأمين فيما عدا عقود التأمين التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة (والتي يطبق عليها منهج الرسوم المتغيرة) وعقود التأمين قصيرة الأجل والتي يطبق عليها منهج تخصيص الأقساط طالما كانت مؤهلة لذلك ويستند قياس التزامات عقد التأمين وفق هذا المنهج من أربع مكونات أساسية عند القياس المبدئي وهي:

١ - التدفقات النقدية المستقبلية الفقرة ٣٣ من المعيار المحاسبي المصري (٥٠) عقود التأمين.

٢ – معدل الخصم طبقاً للفقرة ٣٦ من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين.

٣ – تعديل المخاطر غير المالية فقرة ٣٧ من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين.

٤ – هامش الخدمة التعاقدية الفقـــــــــرة ٣٨ من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين.

يجب مراعاة أن المكونات الثلاث الأولى بمجموعها تمثل القيمة الحالية التدفقات النقدية المستقبلية للوفاء للمحاسبة المالية (الداخلة مطروحاً منها الخارجة) ستنشأ عندما تفي الشركة بعقود التأمين ويكون هذا التقدير صريح، غير متحيز ذو الاحتمال المرجح والمعدل بالمخاطر غير المالية.

أما المكون الرابع فإنه مكون مستقل بذاته عن المكونات الثلاث السابقة وهو مكون هامش الخدمة التعاقدية والذي عرفه المعيار المصري (٥٠) عقود التأمين فقرة (٣٨) بأنه "مكون في الأصل أو الالتزام الخاص بمجموعة عقود التأمين يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بإثباته عندما تقدم الخدمات في المستقبل.

أما القياس اللاحق:

يتضح للباحث مما سبق أن نموذج القياس العام والذي يصور القياس المباشر المبنى على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية معدلة لقياس صريح لمقابل يعكس المخاطر غير المالية التي تتحملها الشركة بتعديل المخاطر وثانيهما هامش الخدمة التعاقدية الذي يعتبر مكون محوري ومعقد ويشمل تحدياً كبيراً أمام الشركات في القياسات اللاحقة للالتزامات لعقود التأمين.

وينص المعيار المصري (٥٠) عقود التأمين الفقرة (٤٠) أن ينبغي في نهاية كل فترة أن يكون هناك تقارير تتضمن التغييرات التي حدثت خلال الفترة من مكونات التزامات التأمين وتشمل:

أ) الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المكونة من :

١ – التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية.

٢ – الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة.

وهذا يتوافق مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) .

ويخلص الباحث مما سبق وجود اتساق بين معياري التقرير المالي الدولي (IFRS17) ومعيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين وهذا من شأنه تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة لمستخدميها.

ب) نموذج تخصيص الأقساط:

يجوز للمنشأة تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستخدام منهج تخصيص الأقساط الموضح في الفقرة (٥٣) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين.

ويمكن القول أن منهج تخصيص الأقساط عبارة عن نموذج اختياري وليس إلزامي حيث يعطى مطلق الحرية للشركة في تطبيقه في حالة توافرت شروطه والتي تتمثل فيما يلى:

أ) أن تتوقع المنشأة بشكل معقول أن مثل هذا التبسيط من شأنه أن يقدم قياساً للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة.

ب) أن تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل ومعنى ذلك أن هذا المدخل يطبق فقط على العقود قصيرة الأجل.

يخلص الباحث مما سبق أن هذا المنهج يوفر تقديراً معقولاً لمتطلبات القياس بما يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) إذا كانت فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل.

١ – القياس الأولى:

تنص الفقرة (٥٩) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين "أنه عند تطبيق منهج تخصيص أقساط التأمين فإن المنشأة:

أ) يجوز لها أن تختار إثبات أي تدفقات نقدية من اقتناء عقود التأمين على أنها مصروفات عندما تتكبد تلك التكاليف شريطة ألا تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة عند الاعتراف الأولى أكثر من سنة واحدة.

ب) يجب عليها قياس الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة لمجموعة عقود التأمين بالتدفقات النقدية المتعلقة المطالبات المتكبدة عند الوفاء بالعقود.

القياس اللاحق:

ينبغي على الشركة في نهاية الفترة المالية تعديل القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية بأثر الأقساط المحصلة وذلك بعد الاعتراف الأولى (إن وجدت) ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية (لاقتناء التأمين) وقد ورد في "الفقرة (٥٥) (ب) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين أنه في نهاية كل فترة تقرير يكون المبلغ الدفتري للالتزام هو المبلغ الدفتري في بداية الفترة المالية":

١ – مضافاً إليه أقساط التأمين في الفترة (الرصيد الختامي).

٢ – مطروحاً منه التدفقات النقدية من اقتناء وعقود التأمين (ما لم تختر المنشأة إثبات المدفوعات أنها مصروفات).

٣ – مضافاً إليه أي مبالغ مثبتة كمصروفات في الفترة المالية فيما يتعلق بإطفاء التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين.

٤ – مضافاً إليه أي تعديل على مكون التمويل.

٥ – مطروحاً منه المبلغ المثبت على أنه إيراد التأمين للتغطية المقدمة في تلك الفترة.

٦ – مطروحاً منه أي مكون استثمار مدفوع أو منقول للالتزام المتعلق بالمطالبات المؤكدة.

ج) نموذج لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة الاختيارية (المباشرة):

يتبع المعيار نموذجاً محدداً لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة والتي تحتفظ كل المنشأة بالبنود الأساسية طبقاً لنص الفقرة (٨٩) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين المدرجة الربح أو الخسارة على البنود الأساسية.

"فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة والتي تحتفظ بها المنشأة بالبنود الأساسية، يجب على المنشأة أن تختار عند تطبيق السياسة المحاسبية بين":

أ) تضمين دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة من الربح أو الخسارة، أو.

ب) تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة لتدرج المنشأة ضمن الربح أو الخسارة مبلغاً يزيل عدم التماثل المحاسبي مع الدخل أو المصروفات المدرجة ضمن الربح أو الخسارة على البنود الأساسية المحتفظ بها عملاً بالفقرات (ب ١٣٤-ب١٣٦).

ويرى الباحث أن هذا النموذج طبقاً للمعيار المصري (٥٠) عقود التأمين يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) الذي يطلق عليه مسمى منهج الرسوم المتغيرة.

وقد بينت الفقرة (أ – ب) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) أن عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة هي عقود تأمين تشابه عقود الخدمة التي تكون مرتبطة بالاستثمار بشكل كبير أو جوهري وبموجبها تتعهد المنشأة بتقديم عائد استثمار قائم على بنود أساسية وبالتالي فإنها تعرف بأنها عقود تأمين التي:

أ) تنص شروط التعاقد بتضمنها على مشاركة حامل الوثيقة في نصيب من مجموعة محددة بوضوح من البنود الأساسية.

ب) تتوقع المنشأة أن تدفع لحامل الوثيقة مبلغاً مساوياً لنصيب كبير من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساسية.

ج) تتوقع المنشأة فيها أن يتباين جزء كبير من أي تغير في المبالغ المقرر دفعها لحامل الوثيقة تبعاً للتغير في القيمة العادلة للبنود الأساسية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه استنادا لما تقدم يسمى نموذج المحاسبة عن عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة والتي تحتفظ بها المنشأة بالبنود الأساسية بمنهج الرسوم المتغيرة ليعكس حقيقة أن التعويض التي تتلقاه الوحدة مقابل العقود هو رسم متغير وليس قسط تأمين ثابت.

القياس الأولى:

لا يختلف قياس العقود التي تحتوى على ميزات المشاركة المباشرة "منهج الرسوم المتغيرة" عند الاعتراف الأولى عن العقود الأخرى التي يطبق عليها النموذج العام، وذلك بالنسبة لكل من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر غير المالية وهامش العلاقات التعاقدية (IFRS17) .

ويتطلب معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) تعديل متطلبات منهج النموذج العام إلى منهج الرسوم المتغيرة طالما استوفت العقود شروط اعتبارها تحتوي ميزات مشاركة العقود المتمثلة في الرسوم المتغيرة وهذا يتمشى مع معيار المحاسبة المصري (٥٠) لعقود التأمين (فقرة ٤٤).

القياس اللاحق:

تنص الفقرة (٤٥) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين "المبلغ الدفتري لهامش الخدمة التعاقدية الخاص بمجموعة العقود في نهاية الفترة المالية مساوياً للمبلغ الدفتري في بداية الفترة المالية معدلاً تبعاً للمبالغ المحددة في الفقرات الفرعية (أ إلى هـ) وتتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

أ) أثر أي عقود جديدة تم إضافتها لمجموعة (فقرة ٢٨) من المعيار المصري الجديد.

ب) نصيب المنشأة من التغير عن القيمة العادلة للبنود الأساسية.

ج) التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية.

د) أثر أي فروقات في صرف العملة على هامش الخدمة التعاقدية.

هـ) المبلغ المثبت على إنه إيراد التأمين بسبب نقل الخدمات خلال الفترة والذي يتم تحديده عن طريق تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المالية على مدار فترة التغطية الحالية والمتبقية.

ويرى الباحث أن هذا يتوافق مع ما ورد في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17).

كما يرى الباحث أن هذا التوافق سيؤدى إلى تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية وتقديم معلومات بمستوى عال من الشفافية توضح الاختلافات الجوهرية بين عقود التأمين.

كذلك فإن توزيع هامش الخدمة التعاقدية المعدل وفقاً لأحدث التغيرات سوف يوفر معلومات أكثر وضوحاً وصلة بالأرباح المحققة من الخدمة المقدمة خلال الفترة والأرباح التي سوف تتحقق لاحقاً من تقديم الخدمات المستقبلية.

سابعاً: عرض القوائم المالية:

العرض في قائمة المركز المالي:

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين من المنشأة في الفقرة (٧٨) من المعيار أن تعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي المبلغ الدفتري لمجموعات:

أ) عقود التأمين المصدرة التي تعد أصولاً.

ب) عقود التأمين المصدرة التي تعد التزامات.

ج) عقود التأمين المحتفظ بها التي تعد أصولاً.

د) عقود إعادة التأمين المتحفظ بها التي تعد التزامات IFRS17

حيث يرى الباحث أن هذا يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) من حيث أن الهدف من عرض مجموعة أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي هو تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

كما يرى الباحث أن حظر معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين ومقابله المعيار (IFRS17) بعدم إجراء مقاصة بين مجموعات عقود التأمين التي تمثل أصولاً ومجموعات عقود التأمين التي تمثل التزامات يتسق مع معيار المحاسبة المصري (١) عرض قوائم مالية المعدل(٢٠١٩) والذي ينص على أنه لا يجوز للشركة إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات فقرة (٣٢) من المعيار وهذا الأمر من شأنه تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بشركات التأمين.

العرض في قائمة الأداء:

يتطلب معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين من المنشأة الفقرة (٨٠) وعملاً بالفقرتين ٤١، ٤٢ يجب على المنشأة تقسيم المبالغ المثبتة في قائمة (قوائم) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (يشار إليها فيما يلي بلفظ قائمة (قوائم) الأداء المالي إلى ما يلي:

أ) تتجه خدمات التأمين (الفقرات ٨٣-٨٦) من المعيار المصري والتي تشمل إيراد التأمين ومصروفات خدمات التأمين.

ب) دخل أو مصروفات تمويل التأمين (الفقرات ٨٧-٩٢).

وهذا يتوافق مع المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS17) وهذا المعيار تضمن تغيراً جوهرياً مقارنة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) عقود التأمين ومقابله معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) بالنسبة لعرض قائمة الأداء المالي وذلك على النحو التالي:

أ – نتيجة خدمات التأمين إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين:

ينص معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في الفقرة (٨٣):

"يجب على المنشأة أن تعرض ضمن الربح أو الخسارة إيراد التأمين الناتج عن المجموعات المصدرة ويجب أن يصور إيراد التأمين تقديم التغطية والخدمات الأخرى الناشئة عن مجموعة عقود التأمين بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها الحق في الحصول عليه في مقابل تقديم تلك الخدمات وتحدد الفقرات (ب١٢٠- ب ١٢٧) كيفية قيام المنشأة بقياس إيراد التأمين.

ب – دخل أو مصروفات تمويل التأمين:

يعكس دخل أو مصروفات تمويل التأمين أثر التغيرات في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين الناتجة: حيث ينص معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين فقرة (٨٧) :

"يشمل دخل أو مصروفات تمويل التأمين التغير في المبلغ الدفتري لمجموعة عقود التأمين الناتج عن:

أ -أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود.

ب– أثر المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية.

ويمكن القول بأن لأغراض تحقيق الاتساق مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة (٨٢ب) أن تكاليف التمويل تعرض بشكل مستقل عند عرض المعلومات الواجب عرضها في قائمة الدخل (الأرباح والخسائر). وبناء عليه فإنه ينبغي على المنشأة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين، ويترتب على ذلك توفير معلومات مفيدة عن الجوانب المختلفة للأداء المالي لشركات التأمين.

ويخلص الباحث مما سبق أن السماح لشركات التأمين وفقاً للفقرة (٨٨) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين أن تختار المنشأة عند تطبيق السياسة المحاسبية بين :

أ – تضمين دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة من الربح أو الخسارة أو.

ب- تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة لتدرج المنشأة ضمن الربح أو الخسارة مبلغاً يتم تحديده عن طريق تطبيق تخصيص منتظم أو لإجمالي دخل أو مصروفات تمويل التأمين طوال مدة مجموع العقود محملاً بالفقرات ب١٣٠-١٣٣.

ويرى الباحث أن هذا المعيار يحقق التوازن بين الحاجة إلى تعزيز خاصيتي القابلية للفهم والقابلية للمقارنة. كما يتضح للباحث مدى توافق تلك المعالجة مع ما جاء بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS17).

ثامناً: الإفصاح بالتقارير المالية:

تهدف متطلبات الإفصاح كما ورد في معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين حيث نص في الفقرة (٩٣) ما يلى:

"يتمثل هدف متطلبات الإفصاح في أن تفصح المنشأة ضمن الإيضاحات عن معلومات توفر جنباً إلى جنب مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة (قوائم) الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية، أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر العقود الواقعة ضمن معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين على المركز المالي للمنشأة وأداها المالي وتدفقاتها النقدية وتحقيقاً لهذا الهدف يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات النوعية والمالية المتعلقة بما يلي:

١ – المبالغ المثبتة في قوائمها المالية بشأن العقود الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (فقرات ٩٧-١١٦).

٢- الاجتهادات المهمة والتغيرات في تلك الاجتهادات التي جرت عند تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) (فقرات ١١٧- ١٢٠).

٣ – طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من العقود الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين (فقرات ١٢١- ١٣٢).

ويمكن للباحث تناول ما سبق بشيء من التوضيح كما يلى:

١ – توضيح المبالغ المثبتة التي تقع في معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين:

يمكن للباحث تناول المبالغ المعترف بها لشيء من التوضيح من خلال تناول العقود التي يطبق عليها منهج أو مدخل النموذج العام، أو نموذج (الرسوم المتغيرة) أو منهج تخصيص الأقساط كل على حدة وذلك على النحو التالي:

أ) العقود التي يطبق عليها النموذج العام أو الرسوم المتغيرة:

يجب على الشركة الإفصاح عن تسويات توضح كيفية تغير صافي القيم الدفترية للعقود الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين وذلك خلال الفترة التي يتم التقرير عنها نتيجة حركة التدفقات النقدية والدخل والمصروفات المعترف بها في قوائم الأداء المالي.

وقد ورد بالفقرة (٩٩) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين بأنه يجب على المنشأة تقديم معلومات كافية في المطابقات لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والمبالغ المثبتة في قائمة (قوائم الأداء المالي) من أجل الالتزام بهذا المتطلب يجب على المنشأة:

- أن تفصح في جدول عن المطابقات الموضحة في الفقرات من (١٠٠-١٠٥).

- أن تعرض فيما يخص كل مطابقة صافي المبالغ الدفترية في بداية أو نهاية الفترة، مقسمة إلى إجمالي لمجموعات العقود التي تعد أصولاً وإجمالي لمجموعات العقود التي تعد التزامات بما يساوى المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي عملا بالفقرة (٧٨).

ب – عقود التأمين التي يطبق عليها منهج أو مدخل تخصيص الأقساط طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين فإن منهج تخصيص الأقساط عبارة عن نموذج اختياري وليس إلزامي حيث يعطى مطلق الحرية للشركة في تطبيقه في حالة توافرت أن تكون فترة التغطية سنة واحدة أو أقل ومعنى ذلك أن هذا المدخل يطبق فقط على العقود قصيرة الأجل.

٢ – الإفصاح عن الاجتهادات المهمة عند تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين طبقاً للفقرة (١١٧): "يجب على المنشأة أن تفصح عن الاجتهادات التي جرت عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) وبصفة خاصة، يجب على المنشأة أن تفصح عن المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة بما في ذلك:

أ) الطرق المستخدمة لقياس عقود التأمين الواقعة في نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) وآليات تقدير المدخلات في تلك الطرق وما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً، يجب على المنشأة أيضاً أن تقدم معلومات كمية حول تلك المعلومات.

ب) أي تغيرات في الطرق والآليات الخاصة بتقدير المدخلات المستخدمة لقياس العقود وسبب كل تغير، ونوع العقود المتأثرة.

ج) بالقدر غير المغطى في البند (أ)، المنهج المستخدم:

- لتمييز التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية لمستقبلية الناتجة عن ممارسة السلطة التقديرية عن التغيرات الأخرى في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للعقود التي بدون ميزات المشاركة المباشرة (فقرة ب ٩٨).

- لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية الخاصة وبما في ذلك تحديد ما إذا كانت التغيرات في هذا التعويض مقسمة إلى مكون لخدمات التأمين ومكون لتمويل التأمين إنها معروضة بشكل كلى في نتيجة خدمات التأمين.
- لتحديد معدلات الخصم.
- لتحديد مكونات الاستثمار.
- لتحديد الوزن النسبي للمنافع التي يوفرها تغطية التأمين وخدمة عائد الاستثمار أو تغطية التأمين والخدمة المتعلقة بالاستثمار.

ويرى الباحث أن تضمين معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين للإفصاح عن البنود السابقة ذكرها، إنما الهدف الرئيسي منه هو تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية بشركات التأمين المصرية.

٣-طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة في نطاق معيار المحاسبة المصري ٥٠ عقود التأمين

يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ عقود التأمين من المنشآت أن تضع تصور للمخاطر الناشئة عن عقود التأمين كما يلي:

- يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة التدفقات النقدية المستقبلية فقرة ١٢١.
- تركز هذه الإفصاحات على المخاطر التأمينية والمالية الناشئة عن عقود التأمين وكيفية إدارتها وتشمل المخاطر المالية عادة، على سبيل المثال لا الحصر المخاطر الائتمانية فقرة ١٣١، ومخاطر السيولة فقرة ١٣٢، ومخاطر السوق فقرة ١٢٨.
- إذا كانت المعلومات المفصح عنها فيما يتعلق بتعرض المنشأة للمخاطر في نهاية الفترة المالية غير معبرة عن تعرضها للمخاطر خلال الفترة، فيجب على المنشأة أن تفصح عن هذه الحقيقة وعن السبب في عدم اعتبار التعرض في نهاية الفترة تعرضا معبراً، وأن تفصح عن معلومات إضافية معبرة عن تعرض المنشأة للمخاطر خلال الفترة.
- التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى حيث يشير تعريف المخاطر المالية في الملحق (أ) حدوث تغيير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من معدلات فائدة محددة، أو أسعار أدوات مالية محددة، أو أسعار سلع محددة، أو

أسعار صرف عملة محددة، أو مؤشرات أسعار أو معدلات محددة، أو تصنيفات ائتمانية محددة أو مؤشرات ائتمانية محددة، أو أي متغيرات أخرى شريطة أنه إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون هذا المتغير خاصاً بأحد أطراف العقد.

- المخاطر غير المالية: ليست خاصة بطرف في العقد. وتستبعد المخاطر المالية المخاطر الناجمة عن المتغيرات غير المالية الخاصة بطرف في العقد، مثل حدوث أو عدم حدوث حريق يتلف أو يدمر أصلاً لذلك الطرف ولا تعد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل غير مالي مخاطر مالية إذا كانت القيمة العادلة تعكس أثر التغيرات في أسعار السوق لمثل تلك الأصول (أي متغير مالي) والحالة التي عليها أصل غير مالي محدد يحتفظ به طرف في العقد (أي متغير غير مالي) وليست مخاطر مالية.

القسم الثالث: أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) لعقود التأمين على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية

يعتبر الهدف الرئيسي من صياغة أي معيار محاسبي هو تحسين جودة التقرير المالي، ونتيجة لمشاكل التطبيق العملي للمعيار المهني المصري (٣٧) عقود التأمين الذي يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) التي أثرت سلباً على جودة المعلومات بالتقارير المالية لمنشآت التأمين وعدم ملاءمة المعلومات الواردة بها، بناء عليه فقد تم إصدار معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين الذي يوجب على منشآت التأمين في مصر تطبيق ذلك المعيار للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١/ يناير / يوليو ٢٠٢٤ وتسمح للمنشأة بالتطبيق المبكر، وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة المصري (٥٠) لفترة أسبق فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

وهذا المعيار متوافق تماماً مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) بغرض تطوير متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين وتحسين جودة المعلومات الواردة في هذه التقارير ويمكن للباحث استعراض أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين والذي توافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) مع تحسين جودة التقارير المالية من خلال الأبعاد الآتية:

البعد الأول:

دور معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في تطوير أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الوارد في معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين

الذي كان وارداً في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS4) وجد الباحث أن المعيار المصري القديم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ ومقابلة المعيار الدولي (IFRS4) لم يحدد أسساً واضحة لتوقيت الاعتراف بعقود التأمين بالقوائم المالية وتبلور ذلك في ترك المجال أمام الشركات لاستخدام المعيار الدولي (٨) "السياسيات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

ووجد الباحث أن معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين ومقابلة المصري معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) بوضع أسس محددة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه وقد تمثل ذلك بوضوح الفقرة (٢٥) من معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التامين التي نصت على "يجب على المنشأة إثبات مجموعة لعقود التأمين التي تصدرها اعتبارا من التواريخ الآتية أيهما يحل أولاً:

أ – من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.

ب – من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة.

ج – من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة محملة بالخسارة، فيما يخص مجموعات المجموعة المحملة بخسارة.

البعد الثاني:

دور معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في الإفصاح عن المخاطر الناشئة عن عقود التأمين على النحو التالي:

الفقرة (١٢٤) يجب على المنشأة أن تفحص عن:

أ – التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها.

ب – أهداف المنشأة وسياساتها وآلياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.

ج – أي تغيرات في (أ) أو (ب) عن الفترة السابقة.

ويخلص الباحث أن معيار المحاسبة المصري (٥٠) لعقود التأمين قد استهدف تحسين جودة المعلومات التقارير المالية التي تصدرها منشآت التأمين من خلال الإفصاح عن المخاطر الخاصة بالتأمين، والمخاطر الناشئة عن عقود التأمين من مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وبالتالي فإن هذه الإفصاحات التي تفع ضمن متطلبات تطبيق المعيار سوف يؤدى إلى تحسين جودة المعلومات بالتقرير المالي مما ينعكس على مستخدمي هذه التقارير حيث يمكنهم من تقييم طبيعة ومبالغ وتوقيت ومدى عدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين.

البعد الثالث: دور معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

تسعى الشركات إلى تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية التي تصدرها في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية، ولذلك فإن التزام شركات التأمين بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين الذي يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ينبع من رغبتها في تحسين جودة هذه التقارير – ولقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بصياغة عدة خصائص نوعية للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ينبغي أن تتصف بها المعلومات الواردة بالتقرير المالية التي تصدرها الشركة حتى تكون ذات قيمة وتعود بالنفع على مستخدميها، ويمكن من خلال توافر هذه الخصائص الحكم على جودة المعلومات من عدمها بالإضافة إلى ذلك فإن متطلبات معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين فيما يتعلق بالاعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح تستهدف إنتاج تقارير مالية ذات مستوى جودة مرتفع. وبناء عليه فإن الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين سوف يؤثر على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

ويرى الباحث أن الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ومقابلة معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين سوف يؤثر على تعزيز الخصائص النوعية لمعلومات المحاسبة وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية شركات التأمين ويمكن للباحث تناول ذلك بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:

ولقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تحديد ماهية خصائص جودة المعلومات المحاسبية وتم تقسيم هذه الخصائص النوعية إلى الخصائص الأساسية وهما الملاءمة والتمثيل الصادق:

١ ـ الملاءمة:

لقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تحديد ماهية خصائص جودة المعلومات المحاسبية وتم تقييم الخصائص النوعية خصائص نوعين أساسية (الملاءمة والتمثيل الصادق).

وهى المعلومات المالية الملاءمة القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار، ويعتبر الهدف الرئيسي من صياغة وإصدار معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين هو جعل المعلومات الواردة بالتقارير المالية لمنشآت التأمين ملاءمة لمستخدميها ويتمثل ذلك في تلبية احتياجات هؤلاء المستخدمين بأخذ المعلومات من

حيث أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية أو كلتاهما، كما يجب أن تكون هذه المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة إن إغفال ذكرها أو تحريفها أو حجبها يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسين للتقارير المالية ذات الغرض العام.

ويرى الباحث أن الأهمية النسبية تعد جانباً من الملاءمة تختص به كل منشأة يستند إلى طبيعة البنود التي ترتبط بها المعلومات في سياق التقرير المالي لكل منشأة وبالتالي يساعد المنشأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

٢ – التمثيل الصادق:

يجب أن تعبر المعلومات عن الظواهر الاقتصادية بكلمات أو أرقام وحتى تكون المعلومات مفيدة، يجب ألا تعبر فقط عن الظواهر الملاءمة وإنما يجب أن تكون المعلومات كاملة بما في ذلك جميع التوصيفات الضرورية وأن تكون محايدة أي خالية من التحيز وأن تكون خالية من الأخطاء عند وصف الظاهرة ويستهدف معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين أن تتسم المعلومات الواردة بالتقارير المالية بالموثوقية بحيث يمكن الاعتماد على قياسات مبنية على التقديرات الحالية وليس على أساس افتراضات تاريخية.

الخصائص النوعية المعززة (المساعدة):

وتعد القابلية للمقارنة وقابلية التحقق والتقديم في الوقت المناسب هي خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات الملائمة والممثلة بصدق وفقاً للإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي يمكن عرضها كما يلي:

١ -(القابلية للمقارنة):

يعتبر الهدف الرئيسي من الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين هو توحيد أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالتقارير المالية لمنشآت التأمين على المستويين المحلى والدولي، وتبعاً لذلك تكون المعلومات حول منشآت التأمين هي معلومات مفيدة لو أمكن مقارنتها مع معلومات مشابهة حول منشآت أخرى، ومع معلومات مشابهة لنفس المنشأة في فترة أو تاريخ آخر.

٢ -القابلية للتحقق:

يستهدف معيار المحاسبة المصري (٥٠) توحيد أسس الاعتراف والقياس عند إعداد التقارير المالية لمنشآت التأمين. الأمر الذي يعزز من إمكانية التحقق من نتائج القياس إذا قام معدو التقارير المالية أو آخرون أو ملاحظون مستقلون بمعالجة نفس الظواهر الاقتصادية فإنهم سيحصلون على نفس النتائج التي حصلت عليها المنشأة المعنية.

٣ -التوقيت المناسب:

ينبغي أن تكون المعلومات متوفرة في التوقيت الذي يكون لها تأثير في القرار، ويؤدى تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين إلى تحسين مستوى الشفافية بالتقارير المالية وبذلك يساهم في إعادة الثقة في قطاع التأمين من جانب المستثمرين حيث عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) توقيت إصدار التقرير المالي السنوي بانه "مدى توافر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب أي قبل أن تفقد المعلومات المحاسبية قدرتها على التأثير على قراراتهم.

٤ -القابلة للفهم:

تعنى قابلية المعلومات المحاسبية للفهم حيث يؤدى تصنيف المعلومات وتميزها وعرضها بوضوح وإيجاز يجعلها قابلة للفهم ويؤدى تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين إلى تحسين العرض والإفصاح للتقارير المالية لمنشآت التأمين مما يسهل فهمها من جانب مستخدميها.

وعلى سبيل المثال فإن الشركات المصدرة لعقود التامين طبقاً للمعيار المصري (٥٠) عقود التأمين الفقرة (٧٨) حيث نصت على المنشأة أن تعرض شكل منفصل في قائمة المركز المالي المبلغ الدفتري لمجموعات:

أ – عقود التأمين المصدرة التي تعد أصولاً.

ب – عقود التأمين المصدرة التي تعد التزامات.

ج – عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تعد أصولاً.

د – عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تعد التزامات.

ويرى الباحث أن عرض هذه العقود بشكل مفصل وعرضه بشكل واضح ودقيق يسهل استيعابها وفهمها الأمر الذي يؤدى إلى تحسين العرض والإفصاح للتقارير المالية لشركات التأمين المصرية مما يسهل فهمها من جانب مستخدميها.

القسم الرابع: الدراسة الميدانية لفروض الدراسة

حتى تتحقق أهداف البحث فإنه يجب ربط الإطار النظري بالممارسة العملية، ويتم ذلك من خلال التأكد من صحة ما تم التوصل إليه بالإطار النظري بالإضافة إلى اختبار فروض الدراسة، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال استقصاء وتحليل آراء عينة من المتخصصين في مجال الدراسة وتحليل هذه الآراء بغرض التوصل إلى مدى صحة هذه الفروض.

قام الباحث بالتوصل إلى عينة الدراسة التي تمت إجراء التحليل الإحصائي لآرائهم كما يلي:

أولاً: تحديد حجم العينة:

تم اختبار العينة بطريقة تحكمية وفقاً لكل مجموعة من مجموعات الدراسة كما يلي:

١ – أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة ببعض كليات التجارة.

قام الباحث بإجراء عينة قوامها ٥٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس في تخصص المحاسبة والمراجعة ببعض كليات التجارة ما بين أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس.

٢ – التقارير المالية بشركات التأمين المقيدة بالبورصة المصرية.

قام الباحث باختيار عينة قوامها ٤٠ مفردة من القائمة بإعداد التقارير والقوائم المالية بشركات التأمين المصرية المقيدة بالبورصة (مصر للتأمين، الدلتا للتأمين، المهندس للتأمين)

٣ – مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في مصر.

قام الباحث باختبار عينة قوامها ٣٥ مفردة من المحاسبة والمراجعة ببعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى.

٤ -المحللين الماليين.

قام الباحث باختبار عينة قوامها ٣٠ مفردة من محللي التقارير من أعضاء جمعية المحللين الماليين.

ثانياً: تحديد نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المفردة للتحصيل الإحصائي:

نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المفردة للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة وتحديد نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المفردة للتحليل الإحصائي

عينة الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم المستردة		القوائم المستردة غير الصالحة للتحليل الإحصائي			
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١-أعضاء هيئة التدريس	٥٠	٤٥	%٩٠	٥	%١١	٤٠	٣٣ %
٢-مكاتب المحاسبة والمراجعة المالية	٣٥	٣٠	%٨٦	٤	%١٣	٢٦	٢٢ %
٣-معدي قوائم وتقارير المنشآت المالية	٤٠	٣٨	%٩٥	٤	%١١	٣٤	٢٨ %
٤-المحللين الماليين	٣٠	٢٥	%٨٣	٥	%٢٠	٢٠	١٧ %
الإجمالي	١٥٥	١٣٨	%٨٩	١٨	%١٣	١٢٠ %	١٠ %٠

من خلال ملاحظة الجدول السابق (١) يتضح أن عدد الاستمارات الصحيحة المستخدمة في التحليل الإحصائي (١٢٠) استمارة بنسبة ٨٧% من مجموع الاستمارات الموزعة حيث يتم استبعاد (١٨) استمارة لخطأ البيانات أو نقصها، حيث توزعت عينة الدراسة على الاختصاصات الأربعة وكانت نسبة الأساتذة الجامعيين ٣٣% نسبة مراجعة الحسابات الخارجية ٢٢% ونسبة معدي قوائم التقارير مالية ومنشآت التأمين ٢٨% ونسبة المحللين الماليين ١٧%.

- لم يستطيع الباحث إجراء دراسة تطبيقية مع شركات التأمين العاملة في البيئة المصرية حيث أن معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين حل محل معيار المحاسبة المصري (٣٧) عقود التأمين الذي ألغى من نماذج إصدار معيار المحاسبة المصري (٥٠) الذي يبدأ استبيانه للفترات المالية السنوية التي تبدأ من أوله.

ثالثاً: أداة جمع البيانات الدراسة الميدانية:

اعتمدت الباحثة في اختبار فروض البحث على قوائم استبيان موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، فضلاً عن المتخصصين والمهنيين بمجال المحاسبة والمراجعة في شركات المراجعة وكذلك معدي القوائم والتقارير المالية في شركات التأمين، واختبار مجموعة من العاملين المحللين الماليين.

مستخدمة أسلوب ليكرت الخماسي للإجابة على العبارات المتعلقة بكل متغير

موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
٥	٤	٣	٢	١

ويمكن توضيح الأوزان الخاصة بكل إجابة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

وقد تضمنت بنود قائمة الاستقصاء المرتبطة بموضوع البحث التي تم الاعتماد عليها في الدراسة نوعاً واحد من الأسئلة تمثلت في الأسئلة المغلقة، نظراً لسهولة الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة مقارنة بالأسئلة المفتوحة، علاوة على أن احتمالات عدم الإدراك الكافي بالنسبة لموضوع الدراسة من جانب المستقصي منهم لبعض الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء. قد يبرر أهمية الاعتماد على الأسئلة المعلقة لاستقصاء البيانات المطلوبة لإتمام الدراسة وقد تضمنت قائمة الاستقصاء:

- متغير مستقل أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري ٥٠ عقود التأمين على تطوير أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية في منشآت التأمين المصرية.

- متغير تابع أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين مع على جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية بمنشآت التأمين.

رابعاً: الأساليب الاحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار ٢٦ في تحليل البيانات، وبرنامج أموس الاصدار ٢٦، وقد تم استخدام أساليب احصائية عديدة في هذه الدراسة منها:

- الأساليب الاحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين اجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.

- الأساليب الاحصائية الاستدلالية: حيث اعتمدت الباحثة في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتمثل في:
  - مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الاستبيان.
  - استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
  - استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
  - استخدام مجموعة من معادلات التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA)
  - استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA

خامساً: الاحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على متغيرين رئيسيين وهما: تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (من حيث الاعتراف والقياس والعرض والافصاح) كمتغير مستقل، إلى جانب جودة التقارير المالية بشركات التأمين (متمثلاً في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم) كمتغير تابع، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (٢) وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث (ن = ١٢٠)

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح	
الاعتراف	3.70	0.66	-0.20	-0.40	
القياس	3.53	0.65	0.02	-0.55	
العرض	3.70	0.67	-0.33	-0.48	
الافصاح	3.49	0.65	-0.05	-0.70	
المتغير المستقل: تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين	3.61	0.56	-0.17	-0.74	
الملاءمة	3.66	0.75	-0.45	-0.03	
التمثيل الصادق	3.57	0.76	-0.43	-0.33	
القابلية للمقارنة	3.69	0.69	-0.33	-0.51	
التوقيت المناسب	3.64	0.84	-0.47	-0.61	
القابلية للتحقق	3.53	0.67	-0.16	-0.79	
القابلية للفهم	3.57	0.72	-0.26	-0.09	
المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	3.56	0.61	0.30	0.85	

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول (٢) ما يلي:

- حصلت أبعاد تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين على متوسطات تراوحت ما بين (٣.٤٩: ٣.٧٠)، حيث حصل الافصاح على القيمة الأدنى للوسط الحسابي حيث بلغت ٣.٤٩، بينما حصل الاعتراف والعرض على القيمة الأعلى للوسط الحسابي حيث أن كليهما حصل على وسط حسابي قدره

٣.٧٠، وهو ما يشير الى توافر أبعاد تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين بدرجة عالية بين مفردات العينة.

- تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمقياس لجودة التقارير المالية ما بين (٣.٥٣: ٣.٦٩)، حيث حصل حصلت القابلية للتحقق على القيمة الأدنى بوسط حسابي قدره ٣.٥٣، بينما حصلت القابلية للمقارنة على القيمة الأعلى بوسط حسابي يبلغ ٣.٦٩ وهو ما يشير إلى توافر أبعاد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كدلالة لجودة التقارير المالية بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة.
- كما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع عبارات المقياس تميل الى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (± ٣)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (± ١٠).

سادساً: معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:

تم اجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة ويعرض الجدول رقم(٣) قيم تلك الارتباطات:

جدول رقم (٣): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن=٢٩١)

	المتغيرات المستقلة				**المتغيرات التابعة**					
	الاعتراف	القياس	العرض	الافصاح	الملاءمة	التمثيل الصادق	القابلية للمقارنة	التوقيت المناسب	القابلية للتحقق	القابلية للفهم
الاعتراف	1									
القياس	.631**	1								
العرض	.614**	.566**	1							
الافصاح	.672**	.604**	.683**	1						
الملاءمة	.524**	.553**	.534**	.591**	1					
التمثيل الصادق	.527**	.527**	.501**	.554**	.566**	1				
القابلية للمقارنة	.576**	.444**	.546**	.551**	.523**	.565**	1			
التوقيت المناسب	.494**	.418**	.509**	.666**	.531**	.517**	.580**	1		

	المتغيرات المستقلة					المتغيرات التابعة					
	الاعتراف	القياس	العرض	الافصاح	الملاءمة	التمثيل الصادق	القابلية للمقارنة	التوقيت المناسب	القابلية للتحقق	القابلية للفهم
القابلية للتحقق	.476**	.518**	.471**	.568**	.488**	.469**	.463**	.570**	1	
القابلية للفهم	.528**	.489**	.518**	.561**	.500**	.510**	.561**	.517**	.593**	1

يتضح من نتائج الجدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية أو متوسطة أو منخفضة بشكلٍ عام على النحو المبين بالجدول أعلاه، كما تشير نتائج الارتباط الى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية، حيث تفترض العلاقة أن تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين تؤدي الى ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

سابعاً: اختبارات الصدق والثبات:

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفاكرونباخ هي الطريقة التي استخدمتها الباحثة لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26) ، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفاكرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al. (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠.٦ الى ٠.٧ في حين أن القيم أكبر من ٠.٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث (Adams, et al., 2007). وبالتالي، قامت الباحثة باختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ١٢٠ مفردة، وأظهرت نتائج التحيل الجدول التالي رقم(٤):

جدول رقم (٤): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الاعتراف	٤	0.752	0.867
القياس	٦	0.739	0.860
العرض	٢	0.728	0.853
الافصاح	٢	0.725	0.851
المتغير المستقل: تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين	١٤	0.905	0.951
المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٦	0.825	0.908

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- فيما يخص مقياس المتغير المستقل (تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠.٦٠. وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠.٧٢٥: ٠.٧٥٢) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير التابع تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠.٦٠ وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس حيث بلغت قيمة مقياس ألفا ٠.٨٢٥ وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.
- وفي ضوء ذلك، يتضح أن جميع المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات البحث تحظى بصدق وثبات مرتفع.

ثامناً: اختبارات الفروق الجوهرية بين متغيرات الدراسة:

يهدف الباحث في هذه الخطوة الى اختبار الفروق الجوهرية بين مفردات العينة من حيث اختلاف المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في: الوظيفة، والمؤهل العلمي. ولغرض اجراء هذ الاختبار فستعتمد الباحثة على التكامل بين الاختبارات المعملية المتمثلة في اختبار ANOVA وهو أحد الاختبارات الرئيسية التي تسعى الى استكشاف مستوى التوافق بين آراء عينة الدراسة حول المتغيرات الرئيسية للبحث. وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن النتائج التالية:

جدول رقم (٥): نتائج اختبارات الفروق الجوهرية

متغيرات الدراسة	المتغير الديموغرافي		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
المتغير المستقل: تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين	الوظيفة	بين المجموعات	3.594	1	3.594	2.909	0.152
		داخل المجموعات	87.297	118	0.201		
		الاجمالي	90.891	119			
	المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.096	1	0.096	0.458	0.499
		داخل المجموعات	90.796	118	0.209		
		الاجمالي	90.892	119			
المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	الوظيفة	بين المجموعات	2.674	1	2.674	3.186	0.067
		داخل المجموعات	88.217	118	0.203		
		الاجمالي	90.891	119			
	المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.436	1	0.436	2.096	0.148
		داخل المجموعات	90.455	118	0.208		
		الاجمالي	90.891	119			

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (المستقل) وتحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (التابع)، حيث جاءت النتائج غير معنوية لكافة المتغيرات الديموغرافية لمتغير الكلمة المنطوقة الالكترونية حيث أنها جميعاً أكبر من ٥%. ومن هذا المنطلق، يتبين للباحثة أن اختلاف المتغيرات الديموغرافية لن يؤثر على طبيعة نتائج الدراسة.

تاسعاً: نتائج اختبار فروض الدراسة الميدانية باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM:

وقد تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار الفروض، حيث يتم أولاً تقدير نموذج القياس، ثم يتبعه تقدير للنموذج الهيكلي لاختبار نموذج الدراسة وفروضها.

أ- تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة Measurement Model:

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين)، والمتغير التابع (تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل اجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن النتائج التالية:

- **مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة:**

جدول رقم (٦): مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٥١	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠١٥	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٧٦	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٦٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠٥٩	مقبول	أقل من ٠.٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الأساسي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 95.1% & CFI = 97.6%) وهي أعلى من ٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.059)
- ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.968) وهي أعلى من ٠.٩.

هذا ويوضح الشكل رقم (١) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

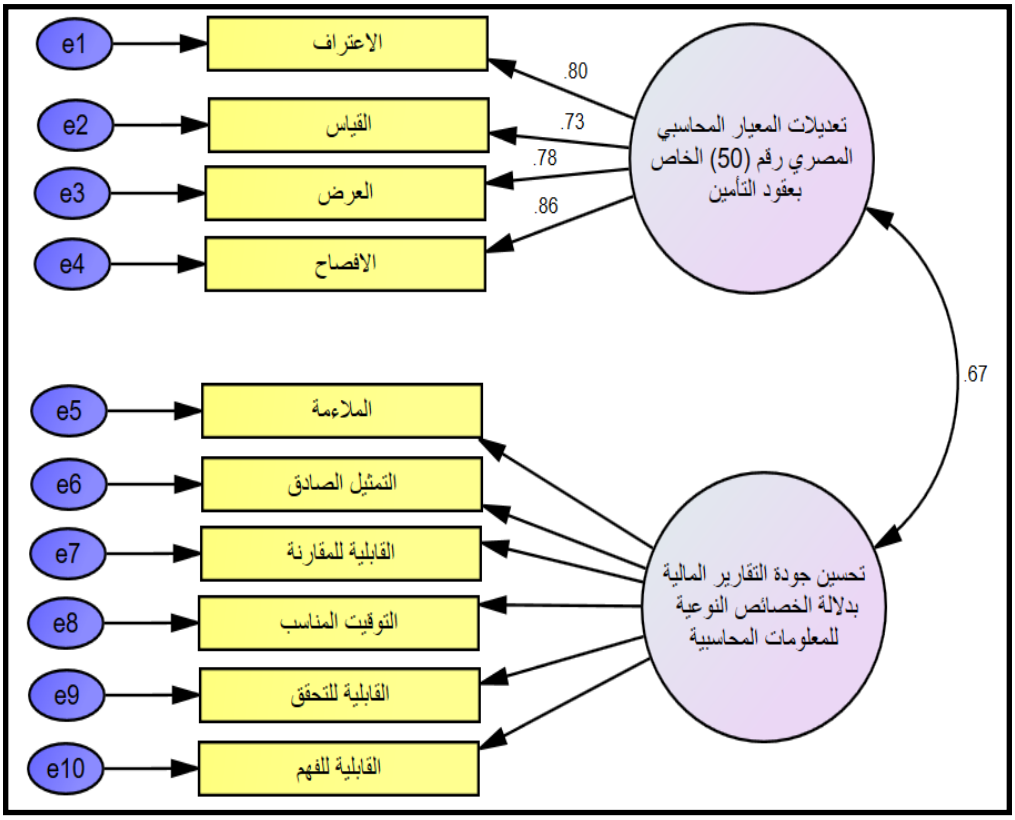

شكل رقم (١): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

لحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقاً لنموذج القياس وبعد اثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٥ ، ٦) التاليين:

جدول رقم (٧): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
المتغير المستقل: تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين				
الاعتراف	0.796	ثابت	٠.٧٩٢	٠.٨١٠
القياس	0.730	22.936***		
العرض	0.780	20.665***		
الافصاح	0.860	22.060***		
المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية				
الملاءمة	0.734	ثابت	٠.٧٢٨	٠.٦٤٣
التمثيل الصادق	0.731	21.856***		
القابلية للمقارنة	0.720	23.084***		
التوقيت المناسب	0.761	18.550***		
القابلية للتحقق	0.618	22.053***		
القابلية للفهم	0.720	18.668***		

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.

- تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحميلات المعيارية معنوية احصائياً عند (٠.٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠.٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠.٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع الى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها وتؤكده الصدق المشترك.
- **الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة:**

يشير الصدق التمييزي الى مدى تميز أو تباين المتغيرات الضمنية، ويتم حسابه من خلال مقارنة قيم الارتباط بين المتغير مع غيره من المتغيرات بمتوسط التباين المستخلص AVE لهذا المتغير، ويتوفر الصدق التمييزي عندما يكون متوسط التباين المستخلص للمتغير أكبر من أي قيمة من متوسط قيم الارتباط بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات. وتم حساب الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة من خلال حساب التباين المشترك بين المتغيرات والتأكد من أن هذه التباينات أقل من متوسط التباين المحسوب لكل متغير، ويعرض الجدول رقم (٨) مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٨): مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة

	المتغير المستقل: تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين	المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
المتغير المستقل: تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين	0.89	
المتغير التابع: تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	0.887	0.853

وفقاً للنتائج المعروضة في الجدول رقم (٨) يتضح أن قيم متوسط التباين المحسوب لكل متغير، أكبر من قيم التباين المشترك بين هذا المتغير وغيره من

المتغيرات الأخرى، لأن قيم التباين المستخلص ≤ ٠.٥، وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% من التباين في المتغيرات الظاهرة والباقي يرجع الى الخطأ في القياس

ب- <u>اختبار النموذج الهيكلي للدراسة (فروض الدراسة):</u>

بناء على مؤشرات جودة التوافق المقبولة لنموذج القياس، بالإضافة الى تمام التأكد من صلاحية جميع المتغيرات في نموذج القياس من حيث الثبات، والصدق المشترك (متوسط التباين المشترك)، والصدق التمييزي. تأتي مرحلة اختبار النموذج الهيكلي وتعتبر المرحلة الأساسية والثانية للتحليل، ويهدف النموذج الهيكلي أو البنائي الى اختبار فروض الدراسة، حيث يتكون من المتغيرات الخارجية Exogenous، وهي متغيرات تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين، والمتغيرات التابعة Endogenous وتتمثل في متغيرات الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم. ولتقييم النموذج الهيكلي تم تقييم جودة التوافق لهذا النموذج وذلك لتحديد ما إذا كان النموذج المفترض يوافق البيانات أم لا. وذلك كما يعرضها الجدول رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٣٦	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٢٧	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٥٠	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٦٢	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠١٨	مقبول	أقل من ٠.٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق للنموذج الهيكلي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 93.6% & CFI = 95%) وهي أعلى من

٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.018) بالإضافة الى ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.962) حيث أنها أعلى من ٠.٩.

ويعرض الشكل رقم (٢) النموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة الذي تم استخدامه في اختبار الفروض

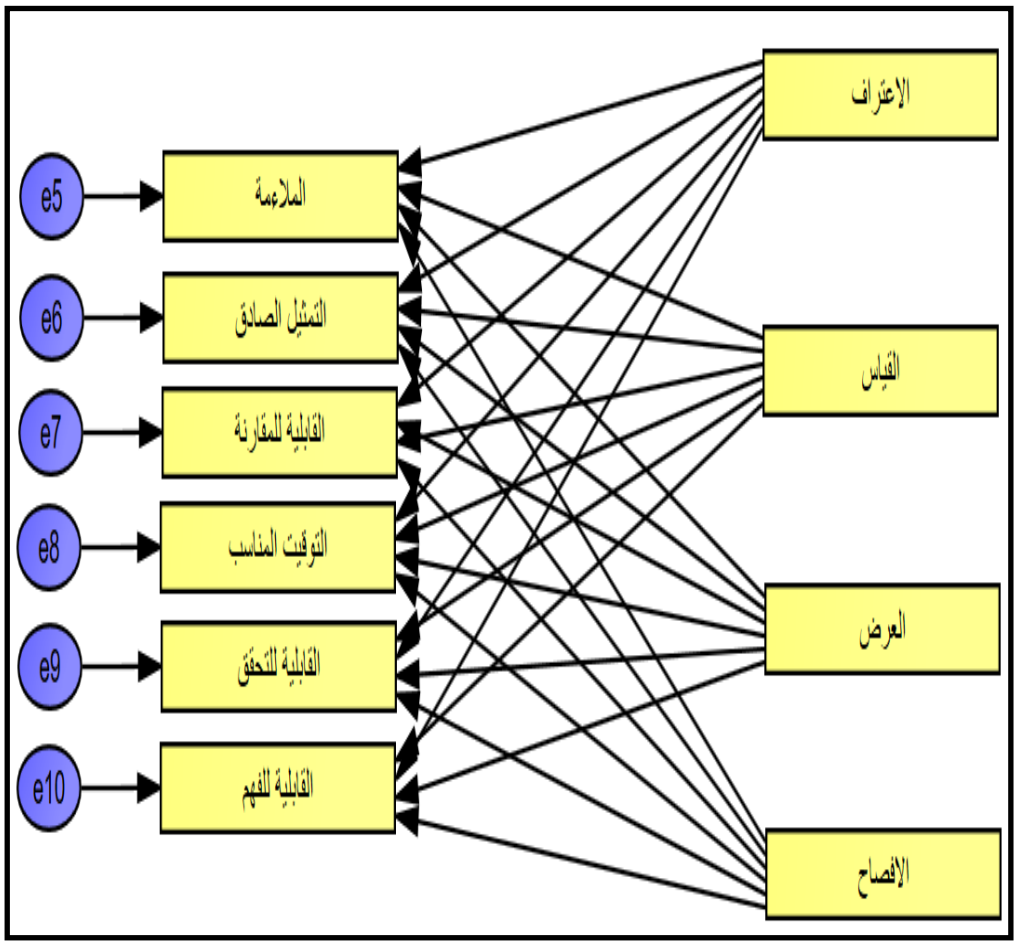

شكل رقم (٢): النموذج الهيكلي للدراسة

وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقاً للنتائج الاحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (١٠) للتأثيرات المباشرة وذلك على النحو التالي:

- **نتائج التأثيرات المباشرة:**

تحتوي الدراسة على أربعة فروض رئيسية ينبثق منها فروض فرعية، ويبين الجدول رقم (١٠) قيم معاملات المسار لهذه الفروض في النموذج الهيكلي للدراسة كما يلي:

جدول رقم (١٠): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة

الفرض	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
ف (١)	الاعتراف (X1)	الملاءمة (Y1)	٠.٢٤٥	٠.٠٨٦	٣.٣١٢	٠.٠٠٢
	القياس (X2)		٠.٣٧٣	٠.٠٧٣	٣.٥٢٢	٠.٠٤١
	العرض (X3)		٠.٠٨٢	٠.٠٥٦	١.٠٢٥	٠.٠٦٤
	الافصاح (X4)		٠.٣٣٩	٠.٠٦٩	٣.١٨٨	٠.٠٢٤
ف (٢)	الاعتراف (X1)	التمثيل الصادق (Y2)	٠.٢٩٧	٠.٠٨١	٣.٦٢٠	٠.٠٠٢
	القياس (X2)		٠.٢٥٠	٠.٠٦١	٣.١٦٤	٠.٠١٩
	العرض (X3)		٠.٣٤٨	٠.٠٦٢	٣.٦١٩	٠.٠٢٩
	الافصاح (X4)		٠.١٣٧	٠.٠٧٤	٣.٦٦٧	٠.٠٠٧
ف (٣)	الاعتراف (X1)	القابلية للمقارنة (Y3)	٠.٣٤٧	٠.٠٥٨	٣.٨٩٧	٠.٠٢٤
	القياس (X2)		٠.٣٦٩	٠.٠٥٩	٣.٨٨٣	٠.٠٢٢
	العرض (X3)		٠.٢٤٧	٠.٠٨٣	٣.٣١٩	٠.٠١٢

الفرض	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
	الافصاح (X4)		٠.٣٦٤	٠.٠٨٤	٣.٧٨٢	٠.٠٠٢
ف (٤)	الاعتراف (X1)	التوقيت المناسب (Y4)	٠.٢٠٥	٠.٠٨٥	٣.٤٩٧	٠.٠٤١
	القياس (X2)		٠.٠٣٠	٠.٠٦٣	٠.٥٠٧	٠.٠٩٣
	العرض (X3)		٠.٠٢٥	٠.٠٧٩	٠.٢٢١	٠.٠٨٨
	الافصاح (X4)		٠.١٣٦	٠.٠٦٥	٣.٢٦٣	٠.٠١٢
ف (٥)	الاعتراف (X1)	القابلية للتحقق (Y5)	٠.١٥٧	٠.٠٧٣	٣.٩٥٧	٠.٠١٧
	القياس (X2)		٠.٢٣٥	٠.٠٦٦	٣.٨٧٨	٠.٠٢٣

	العرض (X3)		٠.٠٤٨	٠.٠٧٧	١.٢٤٧	٠.٠٦٢
	الافصاح (X4)		٠.٣٦٢	٠.٠٦٣	٣.٦٦٧	٠.٠٢٦
ف (٦)	الاعتراف (X1)	القابلية للفهم (Y6)	٠.٢٧٧	٠.٠٦٨	٣.٤٣٤	٠.٠١٨
	القياس (X2)		٠.٣٠٨	٠.٠٨٣	٣.١٩٠	٠.٠٢٤
	العرض (X3)		٠.٢٢٧	٠.٠٨٢	٣.٦٥٠	٠.٠٤٣
	الافصاح (X4)		٠.١٥٧	٠.٠٥٥	٣.٩٢٢	٠.٠٠٣

ويتضح من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- **ينص الفرض الأول على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية الملاءمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

وطبقاً لما ورد من نتائج بالجدول رقم (١٠) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والافصاح) حيث أن (β = 0.245, 0.373, 0.393; Sig. = 0.002, 0.041, 0.024 < 0.05) ويتبين أنها جميعاً تحمل اشارة ايجابية، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والافصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين يؤدي الى زيادة مستوى الملاءمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. كما تشير النتائج الى عدم معنوية العرض كأحد المتغيرات المستقلة حيث أن (β = 0.082; Sig. = 0.064 > 0.05) أي أن العرض ليس له تأثير على مستوى الملاءمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم ليس له تأثير على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الأول للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والافصاح) على خاصية الملاءمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

- **ينص الفرض الثاني على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

وطبقاً لما ورد من نتائج بالجدول رقم (١٠) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) حيث أن (β = 0.297, 0.250, 0.348, 0.137; Sig. = 0.002, 0.019, 0.029, 0.007 < 0.05) ويتبين أنها جميعاً تحمل اشارة ايجابية، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين يؤدي الى زيادة مستوى التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الثاني للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

- **ينص الفرض الثالث على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

وطبقاً لما ورد من نتائج بالجدول رقم (١٠) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) حيث أن (β = 0.347, 0.369, 0.247, 0.364; Sig. = 0.024, 0.022, 0.012, 0.002 < 0.05) ويتبين أنها جميعاً تحمل اشارة ايجابية، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين يؤدي الى زيادة مستوى القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الثالث للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

- **ينص الفرض الرابع على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية التوقيت المناسب كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

وطبقاً لما ورد من نتائج بالجدول رقم (١٠) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والافصاح) حيث أن (β = 0.205, 0.136; Sig. = 0.041, 0.012 < 0.05) ويتبين أنها جميعاً تحمل اشارة ايجابية، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والافصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين يؤدي الى زيادة مستوى التوقيت المناسب كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. كما تشير النتائج الى عدم معنوية القياس والعرض كأحد المتغيرات المستقلة حيث أن (β = 0.030, 0.025; Sig. = 0.093, 0.088 > 0.05) أي أن القياس والعرض ليس له تأثير على مستوى التوقيت المناسب كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم ليس له تأثير على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرابع للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والافصاح) على خاصية التوقيت المناسب كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

- **ينص الفرض الخامس على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية القابلية للتحقق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

وطبقاً لما ورد من نتائج بالجدول رقم (١٠) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والافصاح) حيث أن (β = 0.157, 0.235, 0.362; Sig. = 0.017, 0.023, 0.026 < 0.05) ويتبين أنها جميعاً تحمل اشارة ايجابية، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والافصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين يؤدي الى زيادة مستوى القابلية للتحقق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. كما تشير النتائج الى عدم معنوية العرض كأحد المتغيرات المستقلة حيث أن (β = 0.048; Sig. = 0.062 > 0.05) أي أن العرض ليس له تأثير على مستوى القابلية للتحقق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم ليس له تأثير على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الخامس للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والافصاح) على خاصية القابلية للتحقق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

- **ينص الفرض السادس على أنه "يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

وطبقاً لما ورد من نتائج بالجدول رقم (١٠) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) حيث أن (β = 0.277, 0.308, 0.227, 0.157; Sig. = 0.018, 0.024, 0.043, 0.003 < 0.05) ويتبين أنها جميعاً تحمل اشارة ايجابية، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين يؤدي الى زيادة مستوى القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي السادس للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي ايجابي لتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الخاص بعقود التأمين (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) على خاصية القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

جدول رقم (١١): ملخص نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة

المتغيرات المستقلة	تحسين جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية					
	الملاءمة	التمثيل الصادق	القابلية للمقارنة	التوقيت المناسب	القابلية للتحقق	القابلية للفهم
الاعتراف	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً
القياس	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	لا يؤثر	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً
العرض	لا يؤثر	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	لا يؤثر	لا يؤثر	يؤثر طردياً
الافصاح	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً	يؤثر طردياً

القسم الخامس: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

أولاً: النتائج:

١- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS4) معيار عقود التأمين، وأصبح واجب التنفيذ من يناير ٢٠٠٥ ونظراً لأوجه الانتقادات التي وجهت للمعيار تم اعتباره خطوة مؤقتة لحين إصدار معيار محاسبي شامل لعقود التأمين والذي تطلب ادخال تحسينات محدودة في المحاسبة عن عقود التأمين، وتوفير إفصاح عن عقود يوضح المبالغ الواجب إظهارها في التقارير المالية لشركات التأمين، وبالرغم من التحسينات التي قدمت من قبل معيار عقود التأمين (IFRS4) إلا أن شركات التأمين قد واجهت العديد من المعوقات والصعوبات في تطبيق متطلبات هذا المعيار، كما أبدى المستثمرون والمحللون الماليون تحفظاتهم على متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS4).

٢- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بصياغة وإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) بغرض تحسين جودة التقارير المالية التي تصدرها شركات التأمين ومن هذا المنطلق فكان لزاماً عليه تطوير أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الواردة بمعيار التقرير المالي (IFRS4).

٣- على الصعيد المحلي، يعتبر قطاع التأمين المصري جزءاً هاماً من قطاع شركات الأعمال والمؤسسات المالية وبالتالي يشترك معها في كثير من المشاكل، إلا أن قطاع التأمين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم سواء كانوا هيئات أو أفراد، وقد ظهر الاهتمام المحلي بقطاع التأمين بصدور القانون (رقم ١٠) لعام ١٩٨١ وتعديلاته، كان آخرها القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨، وقد أخذت مصر بمعايير المحاسبة الدولية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي اشتمل على عدد من ٣٥ معيار ناتجة عن ترجمة كل المعايير الدولية (IAS) الصادرة عام ٢٠٠٦، مع بعض الاستثناءات الطفيفة لمراعاة ظروف البيئة المصرية والقوانين والتشريعات السائدة في ذلك الوقت وكان من ضمن هذه المعايير معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ عقود التأمين، والذي تم تعديله عام ٢٠١٥ وذلك لتحقيق التوافق مع معيار عقود التأمين (IFRS4)، حيث لم يختلف معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ٣٧ عقود التأمين عن معيار عقود التأمين المقابل (IFRS4) بشكل كبير من حيث قصور المعلومات التي يحتويها المعيار المصري رقم ٣٧ عقود التأمين من عدم توفيره معلومات كافية تساعد المستثمرين والأطراف الأخرى على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، نظراً لجوانب القصور في ذلك المعيار من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح.

٤- يُعد معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ويقابله المصري رقم ٥٠ لعقود التأمين خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بها، بحيث يقتصر تطبيق المعيار على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة العقود، بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود.

٥- يتم تقييم أهمية مخاطر التأمين طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ويقابله المصري رقم ٥٠ عقود التأمين على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الأمر الذي لم يكن موجوداً كإلزام بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS4).

٦- يتطلب تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS17) ويقابله المصري رقم ٥٠ عقود التأمين فصل مكونات العقد حيث قد تحتوي عقود التأمين على مكون استثمار أو مكون خدمة أو كلاهما ويجب على المنشأة في هذه الحالة فصل مكونات العقد والمحاسبة عليها بشكل منفصل مما يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي هذه التقارير عن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المكونات والأداء التشغيلي للشركة.

٧- توجد علاقة تأثير قوية تحمل إشارات إيجابية أي زيادة مستويات الاعتراف والقياس والإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ الخاص بعقود التأمين يؤدي إلى زيادة مستوى الملائمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، كما تشير النتائج إلى عدم معنوية العرض كأحد المتغيرات المستقلة أي أن العرض له تأثير قوي على مستوى الملائمة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم ليس له تأثير على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. (تم قبول الفرض الإحصائي الأول جزئياً)

٨- توجد علاقة تأثير قوية تحمل إشارة إيجابية أي زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ الخاص بعقود التأمين يؤدي إلى زيادة مستوي التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين مستوى جودة التقارير المالية لشركات التأمين. (تم قبول الفرض الإحصائي الثاني)

٩- توجد علاقة تأثير قوية تحمل إشارات إيجابية أي زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ عقود التأمين يؤدي إلى زيادة مستوى القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين مستوى جودة التقارير المالية لشركات التأمين. (تم قبول الفرض الثالث كلياً)

١٠- توجد علاقة تأثير قوية تحمل إشارات موجبة أي زيادة مستوى الاعتراف والإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ الخاص بعقود التأمين يؤدي إلى زيادة مستوى التوقيت المناسب كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، كما تشير النتائج إلى أن القياس والعرض ليس لهما تأثير قوي على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. (تم قبول الفرض الرابع جزئياً)

١١- توجد علاقة تأثير قوية تحمل إشارات موجبة أي زيادة مستوى الاعتراف والقياس والإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٥٠ عقود التأمين يؤدي إلى زيادة مستوى القابلية للتحقق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين، كما تشير النتائج إلى عدم معنوية العرض كأحد المتغيرات المستقلة ومن ثم ليس له تأثير على تحسين على جودة التقارير المالية لشركات التأمين. (تم قبول الفرض الخامس جزئياً)

١٢- توجد علاقة تأثير قوية تحمل جميعها إشارات موجبة أي زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة

المصري رقم ٥٠ عقود التأمين يؤدي إلى زيادة القابلية للفهم كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين. (تم قبول الفرض السادس كلياً).

ثانياً: التوصيات:

١ – ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بنتائج بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين ومقابله الدولي (IFRS 17) في منشآت التأمين المصرية في تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بشركات التأمين.

٢ – ضرورة دراسة معوقات تطبيق معيار المحاسبة المصري عقود التأمين في منشآت التأمين المصرية.

٣ – ضرورة التأهيل المهني لمعدي التقارير المالية بمنشآت التأمين المصري.

٤ – ضرورة التأهيل المهني لمراقبي الحسابات وذلك بإصدار مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى لمزيد من الإرشادات نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين لكي تكون مرجعاً لكل من معدي التقارير المالية بمنشآت التأمين ومراقبي الحسابات.

ثالثاً: مجالات البحث المستقبلية:

١ – دراسة معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية وأثره على سوق الأوراق المالية على منشآت التأمين المقيدة بالبورصة المصرية.

٢ – دراسة معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية بمنشآت التأمين المصرية.

٣ – دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في الإفصاح عن المخاطر في منشآت التأمين المصرية.

٤ – أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح.

٥ – أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين في قياس تكلفة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر محفظة الاستثمار بمنشآت التأمين المصرية.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١ – إبراهيم، ماجدة متولي محمد، "دور مراقب الحسابات في تحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية في ضوء أساليب المحاسبة الابتكارية، دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠

٢ – العتيبي، سعود عبد الرحمن مطلق، "تحسين الملاءمة والاعتمادية في القوائم المالية بالبنوك التجارية السعودية للحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية – دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها ٢٠١٣.

٣ – أبو نصار، حميدات جمعه، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٨.

٤ – العراقي، السيد السعيد، "إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية، دراسة اختبارية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٥.

٥ – حنا، نعيم فهيم، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية"، المجلة العلمية لكلية التجارة، فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٠، ص.ص١٨٤-٢١٢.

٦ - حماد، طارق عبد العال، "موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني، الإفصاحات"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، ٢٠٠٨.

٧ – مصطفي، نهال فريد، "دور المعلومات المالية في تحديد درجة المخاطرة السوقية للسهم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص.ص٨٩٥-٩٤٣.

٨ – سالم، صفاء محمد أحمد محمود، "إدارة مخاطر الاستثمار في شركات التأمين الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية بالتطبيق على الممتلكات والمسؤوليات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٩ - عبد الفتاح، عبد الفتاح محمد رضا، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات صناديق الاستثمار في البنوك المصرية، دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة قناة السويس، فرع الإسماعيلية، ٢٠٠٥.

١٠- غالى، أشرف محمد، الفار محمد محمد سليمان، "تقييم فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين(IFRS17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميداني من البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٨.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Anodel, A., "The impact of IFRS Adoption on the Value Relevance of Accounting Information" Evidence from the Insurance Sector" International Journal of Business and Management, Vol.13, No4, 2018. pp.138-148.

2– Conyinno, B. M., and Chepkirui G., (2016) "Factors Actors Influencing the Preparation of Financial Report Insurance Company in Kenya, Strategic Jouranal of Business and Change Management", Vol.3 No.4, 2016, pp.185-200.

3– Gerstner T., Lohmaier D. and Richter A., "Value Relevance of life Insurers Embedded Value Disclosure and Implication for IFRS4 Phase II", Working paper, Munich Risk and Insurance Cenyer, Germany, 2015, pp.1-50.

4- IFRS Foundation, "Standards and Interpretations", 2017. (www.ifrs.org)

5– IFRS Foundation. "Why Change Insurance Contrats accounting", January 2017, pp.1-4,(wwwifrs.org).

6– International Acccounting Standard Board (IASB)", Conceptual Framework for Financial Reporting", 2018. 1-16.

7– Istrate C. and Badea D., "The Importance of the Transition to IFRS For Insurance Companies in Romania", The International Conference of Financial and Banking, 2015, pp.9-21.

8- Instrate, C. "Insurance Contracts Under IFRS Evolution and Prespectivs", The International Conference on Europeas Financial Regulation (EUFIRE), 2017, pp91-106.

9– IASB FASB. (2010) chapter 3, Conceptual Frame work for Financial Reporating.

10- IASB FASB. (2015) Draft, E, Consptual Frame work for Financial Reporting.

11– International Accounting Standard Board (IASB), (2017), Insurance Contracts", IFRS, No.17, pp. 1—40, A voilable at http;www IFRS.org.

12- Khumpes P, Kumar A. and Dubey R.," Investingating Risk Reporting Practices in the Global Insurance industry", British Actuarial Journal Vol19, No.3, 2014, pp.692-727.

13- Kouki A., "IFRS and Value Relevance< A Comparison Approach Before and After IFRS Conversion in the European Countries", Jouranal of Applied Accounting Research. Vol.19, No.1, 2018, pp.60-80.

14- Maria D. and Rigot S., (2017) IFRS17 Standards and Insurance Companies. What Stakes for Long Term Investament? A French Case Explanatory Analysis", Working paper, 2014, pp.1-41.

15- Mariana V., "The Role of Regulations for Ensuring of an Adeqyaate Transparency Level for Risk Management", The International Conference on Europearan Financial Regulation(EUFIRE), 2017, pp.107-115.

16- Mignolet F., 22017, "A Study on the Expected Impact of IFRS17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies", Master Thesis HEC-Management School, University of Liege, 2017, pp.1-70.

17- Porzio, Malafronte I, and Starita M, "The Nature and Determinants of Disclosure Practices in the Insurance Industry, Evidence from European Insurers", Tnternational Review of Financial Analysis, Vol.45, 2016, pp.367-382.

18- Soye Y and Raji O, "The Comparability of Pre and Post Adoption IFRS in Nigeria Insurance Companies", Journal of Management and Corporate Governance, Vol.8, No.2, 2016, pp.41-53.

19- Widing B. and Jansson, J., "Evaluation Practices of IFRS 17", Working paper, 2018.

20- Yanik S. and Bas E (2018) "Evalution of IFRS 17 Insurance Contracts Standard for Insurance Companies", Press Procedia, Vol.6, 2017, pp.48-50.

فيما يلي مجموعة من العبارات تمثل المتغير المستقل التي تحدد أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود التأمين مع تطوير أسس الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية، ومجموعة من العبارات تمثل المتغير التابع (تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية لشركات التأمين المصرية).

العبـــــارات	تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
المتغير المستقل: أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري ٥٠ عقود التأمين مع تطوير أسس الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية:					
أولاً: تطوير أسس الاعتراف:					
١ – يتم الاعتراف بالعقد عند تحويل المخاطر الجوهرية إلى الشركة.					
٢ – لا يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين حتى يتم الاعتراف بعقد واحد على الأقل من العقود الأساسية.					
٣ – يتم الاعتراف بعقود الاستثمار التي تحتوي على المشاركة الاختيارية.					
٤ – يتم إدراج تكاليف الاستحواذ ضمن القيمة الدفترية لعقود التأمين.					

العبـــــارات	تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
ثانياً: تطوير أسس القياس:					
٥ – يـتم تقـدير التـدفقات النقديـة بطريقـة موضوعية متسقة مع أسعار السوق					
٦ – يـتم تحديـد معـدلات الخصـم التـي تعكـس خصائص تدفقات نقدية.					
٧ – يسـاهم تعـديل المخـاطر (مخـاطر غيـر المالية) في تحسين جودة التقرير المالي.					
٨ – يتـيح المعيـار نمـوذج الرسـوم المتغيـرة بالنسبة للعقود التي تحتوي علـى مميزات المشـاركة الاختياريـة سـتؤدى إلـى تقـديم معلومـات تتسـم بالملائمـة والتمثيـل الصادق.					
٩ – يوفر استخدام نموذج متخصص الأقساط لو كانت فترة التغطية لكل عقد سنة علـى الأكثر تقديراً معقولاً لمتطلبات القياس مما يسـاهم فـي تحسـين جـودة المعلومـات الواردة للتقارير المالية.					
١٠- أخـذ المعيـار المحاسـبة المصـرية (٥٠) عقود التأمين والفصل سببه عند المحاسبة عن عقود إعادة التأمين بالفصل عن عقود التأمين المصدرة مما يوفر معلومات أكثر شـفافية عـن حقـوق والتزامـات الشـركة والـدخل والمصـروفات ذات الصـلة بكـلا العقدين.					
ثالثـاً: تحسـين عـرض القـوائم الماليـة لعقـود التأمين:					
١١- يـتم عـرض مجمـوع أصـول والتزامـات عقـود التـأمين المصـدر وعقـود إعـادة					

العبـــــارات	تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
التـأمين بشـكل منفصـل ممـا يسـاهم فـي تعزيــز ملاءمــة المعلومــات الــواردة بالتقارير المالية.					
١٢- يؤدى تقسيم المبالغ المثبتة في قوائم الربح أو الخسـائر والـدخل الشـامل الآخـر أو (قوائم الأداء) إلى ما يلى:					
(أ) نتيجة خدمات التأمين إيرادات ومصـروفات خدمات التأمين.					
(ب) دخـل ومصـروفات تمويـل التـأمين يـؤدى ذلك إلى تحقيق التوازن بين القابلية للفهم والقابلية للمقارنة.					
رابعـاً: تحسـين مسـتوى الإفصـاح بالتقـارير المالية:					
١٣– يسـاهم الإفصـاح عـن المبـالغ المثبتـة فـي قوائمهـا الماليـة بشـأن العقـود الواقعـة فـي نطــاق المعيــار المصــري (٥٠) عقــود التــأمين فــي تحســين جــودة المعلومــات بالتقارير المالية.					
١٤– يســاهم الإفصــاح عــن طبيعــة ومــدى المخــاطر الناشــئة عــن العقــود الواقعــة ضـمن المعيـار (٥٠) عقـود التـأمين فـي تحســين جــودة المعلومــات بالتقــارير المالية.					
المتغيـر التـابع: تعزيـز الخصـائص النوعيـة للمعلومـات الـواردة فـي التقـارير الماليـة لشركات التأمين المصرية.					
١٥– بالنسبة لخاصية الملائمة:					
تهـدف متطلبـات الإفصـاح معيـار المحاسـبة					

العبـــــارات	تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
المصـري (٥٠) عقـود التـأمين إلـى تـوفير معلومـات ملاءمـة يمكـن مـن خلالهـا تقيـيم أثـر عقـود التـأمين علـى المركـز المـالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة. **١٦ـ بالنسبة لخاصية التمثيل الصادق:** يـؤدى معيـار المحاسـبة المصـري (٥٠) عقـود التـأمين إلـى تقديم معلومـات عن عقود التـأمين تتسـم بالموثوقيـة وتعبـر بصـدق عـن الوضـع الحـالي، ممـا يـنعكس بالإيجـاب علـى مسـتوى جـودة المعلومـات بـالتقرير لمنشـآت التـأمين المصرية. **١٧ـ بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة:** تضمن معيـار المحاسبة المصـري (٥٠) عقود التأمين سياسة محاسبية واضحة ومحددة ينبغي علـى الشـركة إتباعهـا ممـا يترتـب عليـه قابليـة التقـارير الماليـة بالمقارنـة علـى المسـتويين المحلى والدولي. **١٨ـ بالنسـبة لخاصـية التوقيـت المناسـب:** يؤدى تطبيق معيـار المحاسبة المصـري (٥٠) عقـود التـأمين إلـى تحسـين الشـفافية بالتقـارير المالية وذلك ليسـاهم فـي إعـادة الثقـة فـي قطـاع التأمين جانب المستثمرين. **١٩ـ بالنسبة لخاصية القابلية للتحقق:** يلـزم معيـار المحاسـبة المصـري (٥٠) عقـود التـأمين للشـركات وضـرورة تقـديم المعلومـات الملاءمـة حـول الطـرق المسـتخدمة وأسـاليب التقدير حتى يمكن التحقق من هذه المعلومات					

العبـــــارات	تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
٢٠-بالنسبة لخاصية القابلية للفهم: أ - عدم إجراء مقاصة بين مجموعات عقود التأمين التي تمثل أصول ومجموعات العقود التي تمثل التزامات تساهم في تحسين جودة المعلومات بالتقرير المالي في منشآت التأمين عند تطبيق المعيار (٥٠) عقود التأمين. ب- يؤدى تصنيف المعلومات وتميزها وعرضها بوضوح وإيجاز بجعلها قابلة للفهم يساهم في تحسين العرض والإفصاح كما يساهم فهمها من جانب مستخدميها عند تطبيق معيار المحاسبة المصري (٥٠) عقود المالية.					